جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مطبوعة خاصة بمقياس أصول النحو

السنة الثالثة لسانس لغة

الدكتور عبدالحق سوداني

السنة الجامعية 2022/2021

المبحث الأول: في معنى أصول النحو وموقف العلماء

1- مدخل إلى أصول النحو

تمهيد: إن أصول النحو العربي يراد بها الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله المتنوعة وتطبيقاته التي استطاعت توجيه عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم. وكانت هذه المسائل والتطبيقات لمؤلفاتهم أساسية لا سبيل إلى التخلي عنها أو تجاوزها. إن أصول النحو هو طريقة في التفكير لوصف وتحليل المادة اللغوية معرفيا ومنهجيا والغرض منه استنباط القاعدة النحوية والحكم النحوي.

1- أصول النحو:

1-1- تعريفه لغة: قال ابن منظور: "الأصل أساس الشيء وجمعه أصول ورجل أصيل ثابت الرأي عاقل ويقال مجد أصيل ورأي أصيل"[1].واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل فقال: "الألف وأن كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدة فإنها أن كانت بدلا من أصل جرت في الأصلية مجراه وهذا لم تنطق به العرب إنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها، وأصل الشيء صار ذا أصل قال أمية الهذلي: "وما الشغل إلا أنني متهيب لعرضك ما لم تجعل الشيء يأصل"[2].

2-1 تعريفه اصطلاحا: يعرف ابن الأنباري أصول النحو بأنه" أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله. والفائدة من هذه الأصول هي التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك غالبا من ارتياب"[3]. ففي هذا التعريف يحدد ابن الأنباري أصول النحو بأنها أدلة النحو متخذا علما مشابها وهو علم أصول الفقه الذي له أصوله وهي أدلته، كما أن أصول النحو يتطلب الاجتهاد المعرفي واللغوي مع الحجة في إثبات الحكم.

كما يبين ابن الأنباري" التأثير الذي حصل العلمين، وهو أن أصول النحو علم نشأ متأخرا نسبيا ومتأثرا بما هو في بيئة الفقهاء، ويمكن أن نستنتج نتيجة أولى وهي أن النحو العربي

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، دار المعرف، القاهرة، مادة أ ص ل.

[2] - ابن جني، الخصائص، ج2، تح محمد علي النجار، 1956، القاهرة، ص 56

[3] - ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، ص80.

نحو عملي في نشأته انطلق من النصوص العملية وليس من الأحكام المجردة ثم انعكس أمره"[1].

ويعرف السيوطي أصول النحو بأنه: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل .

-"فعلم" أي صناعة فلا يرد ما أورد على التعبير في حد أصول الفقه من كونه يلزم عليه فقده إذا فقد العالم به، لأنه صناعة مدونة مقررة وجد العالم بها أم لا.

- وقولي"أدلة النحو": يخرج كل صناعة سواه النحو وسوى النحو، وأدلة النحو الغالبة هي أربعة.

- وقولي الإجمالية: احتراز من البحث في التفصيلية كالبحث من دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل وباب المفعول به وبجواز مجئ الحال من المبتدأ وبجواز مجئ التمييز مؤكدا ونحو ذلك فهذه وظيفة علم النحو لا أصوله.

- وقولي من حيث هي أدلته: بيان لجهة البحث عنها أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو لأنه فصيح الكلام سواء كان متواترا أم آحادا، ومن السنة كذلك بشرطها الآتي وعن كلام من يوثق بعربيته وعن اجتماع أهل البلدين كذلك، أي أن كلا مما ذكر بجواز الاحتجاج به دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز.

- وقولي حال المستدل: أي المستنبط المسائل من الأدلة المذكورة، أي صفاته وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل"[2].

"ومما لا شك فيه أن ها النص صريح في أن أصول النحو علم استدلالي يبحث في كيفية استنباط الأحكام والأدلة التي تعضدها فهو منهج للكشف عن الأدلة"[3].

---

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات، 2012، ص14.
[2] - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار البيروني، ط2، 2006، القاهرة، ص13.
[3] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص15.

إن تعريف السيوطي يعبر على النضج المعرفي والمنهجي بعلم أصول النحو، بحيث أنه أظهر المعالم الكبرى للعلم تعريفا ومفهوما وإجراء.

2- أقسام الأدلة: أقسام أدلة النحو أربعة ولقد أقر ابن جني دليل الإجماع وأقره ابن الأنباري في معرض حديثه عن أول واضع قواعد النحو وأصوله، ويؤكد ذلك بقوله" الإجماع حجة قاطعه"، قال عليه الصلاة والسلام "أمتي لا تجتمع على ضلالة" فهو أصل من أصول النحو كما أنه أصل من أصول الفقه"[1]

1- "نقل: والمقصود منه الأدلة النقلية (القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا)

2- قياس: وهو حمل فرع على الأصل لعلة جامعة بينهما بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه.

3- استصحاب حال: والمراد به استصحاب حال الأصل مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب والأصل في الأفعال البناء"[2].

4- الإجماع: أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا"[3].

3- الأعلام المؤسسون لأصول النحو:

3-1- ابن جني: يعد ابن جني(ت392هـ) المؤسس الحقيقي لعلم أصول النحو عندما ذكر أدلة النحو بأنها "ثلاثة السماع والإجماع والقياس"[4] وهذا التحديد بمثابة تأسيس مفاهيم أولية لعلم جديد كانت بداياته "أن ابن جني قد تنبه إلى أمر هام وهو حاجة النحو والنحاة إلى كتاب في الأصول مثلما هو الشأن للفقه، وإذا كان النحاة الأوائل من أعلام المصرين (البصرة والكوفة) لم يعنوا بمثل هذه الدراسات لأسباب نراها مقنعة، إذ كانوا في مرحلة التنظير واستنباط القواعد العامة للنحو، فألزم نفسه على وضع كتاب يعالج هذه المسائل الأصولية

[1] - انظر السيوطي، الإقتراح، ص28 ، انظر السعيد شنوقة، أصول النحو العربي، ص171
[2] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1،2008 ، ص 174
[3] - المرجع نفسه ، ص172.
[4] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 189.

فجاء كتاب الخصائص زاخرا بالقواعد الأصولية متأثرا بما سبقه من علماء أصول الفقه :"يبدو أن ابن جني هو أول من نص على العلة الوثيقة بين علل النحويين وعلل المتفقهين، فذكر أن النحويين قد انتزعوا عللهم من كتب محمد بن حسن الشيباني المتوفي (ت189هـ)، وهو أول من عقد الصلة بين علل النحويين- وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى عمل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك إنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه"[1].

يرى ابن جني أن الكلام الفصيح الذي يحتج به ينبغي أن يكون مجمعا عليه يقول "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ مما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله:" أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[2].

كما يشير ابن جني إلى القياس وأن اللغة تؤخذ قياسا "هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفا وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث مما تعلق بهذه الصناعة فضلا عن صدور الأشياخ، وهو أكثر من أحصيه في هذا الموضع لك، لكني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب منه أو يستبعد الأخذ منه وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع، أي أنهم يقولون في وصايا الجمع: أن ما كان من الكلام على فعل فتكسيره على أفعل ككلب وأكلب، و كعب وأكعب، وفرح وأفرح، وما كان على ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في العلة على أفعال النحو: جبل وأجبال، عنق وأعناق، إبل وآبال، عجز وأعجاز، ربع وأرباع، ضلع وأضلاع، كبد وأكباد، قفل وأقفال، حمل وأحمال.

ثم أضاف قائلا:

[1] -- شوقي ضيف، المدارس النحوية، شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط1، القاهرة، ص257.
[2] - ابن جني، الخصائص ، ج1، ص189.

فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره، ألا تراك لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره؟. لا، بل كنت تحمله عليه الوصية من تقدمت لك في بابه، وذلك كان يحتاج إلى تكسير آخر الذي هو العذاب فكنت قائلا لا محالة: أرجاز قياسا على أحمال وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعنى"[1].

أما في باب العامل فقد أقر ابن جني بالعامل وأثره في الحركة الإعرابية "إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على ما بصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به لرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[2].

وهناك الكثير من المسائل التي أشار إليها ابن جني كتعارض السماع والقياس والاستحسان وتعارض العلل وحمل الأصول على الفروع وغيرها.

3-2- ابن الأنباري: (ت577هـ)هو صاحب كتاب "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة"، وهو أول من عرف أصل النحو في قوله: " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[3].

ويرى ابن الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة السماع والقياس والاستصحاب قال:" أقسام أدلته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك وكذلك واستدلالاتها"[4]. كما أقر دليل

---

[1] - المرجع السابق، ج1،، ص40.
[2] - المرجع نفسه، ج1، ص149.
[3] - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص80.
[4] - المرجع نفسه، ص81. انظر السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص37.

الإجماع، كما أنه بين حدود كل مفهوم من أدلة النحو"فالنقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[1].

كما عرف القياس بأنه "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، ولا بد للقياس من أربعة أشياء أصل وفرع وحكم وعلة"[2].

ويعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[3].

وذهب بعض الدارسين إلى أن لمع الأدلة في أصول النحو يتميز بالخصائص التالية نجملها كالتالي :

1 – "أنه قسم تقسيما يشبه تماما التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه.

2– أنه نقل إلى أصول النحو جميع المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح يحس قارئ لمع الأدلة أنه يقرأ كتابا لأصول الفقه وأنه أمام فقيه لا أمام نحوي أو لغوي مدقق.

3 – أن المؤلف يلتزم فيه المنهجية العلمية التزاما هاما فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم يحدد منهجه تحديدا تاما في الفصل الأول والثاني حيث يتحدن في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول ثم هو إلى ذلك بعيد عن النظر أو الانتقال من موضوع إلى آخر أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي، فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساوية إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف وعمره"[4].

---

[1] - المرجع نفسه، ص81.
[2] - المرجع السابق، ص93.
[3] - المرجع نفسه، ص93.
[4] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص48.

3-3- السيوطي: (ت 911هـ) صاحب كتاب الاقتراح عرف أصول النحو بأنه "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[1] فهو في هذا التعريف يحدد المكونات الأساسية لأصول النحو تحديدا دقيقا، وهو يمثل الحالة المكتملة لعلم أصول النحو.

كما يعرف السيوطي النقل أو السماع في قوله:"ما ثبت من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[2]، ففي هذا القول يحدد السيوطي عناصر الاحتجاج الأساسية وهي القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وخاصة الشعر محدد بالزمان والمكان، وأقر السيوطي بالقراءة الشاذة فقال "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالفته يخرج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتاج بالمجمع على وروده ومخالفته لقياس في ذلك الوارد بعينه ولا

يقاس عليه نحو" استحوذ" و"يأبى" وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وأن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بناء الخطاب بقراءة (فبذلك فليفرحوا)"[3].

كما تناول السيوطي إلى أركان القياس بعد أن عرف القياس نقلا عن ابن الانباري و"هو حمل غير المنقول على المنقول كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل إنما النحو قياس يتبع، ولها قيل إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقال صاحب المستوفى كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر"[4].

---

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص27.
[2] - السيوطي، الاقتراح ، ص46.
[3] - المرجع نفسه ، ص 76.
[4] - المرجع نفسه، ص203.

يرى السيوطي أن "للقياس أربعة أركان أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة"[1]، ثم يأتي بمثال يوضح فيه عملية المقايسة فيقول"وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول اسم اسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الأصل. فالأصل هو الفاعل والفرع وهو ما لم يسم فاعله والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد"[2].

كما تناول السيوطي الأصل الثالث المتمثل في استصحاب الحال فجاء بتعريف ابن الأنباري له "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"[3].

إن السيوطي تناول المسائل النحوية بتقسيمات ومحددات دقيقة ولكنه اعتمد كثيرا على ابن الأنباري في معظم القضايا النحوية ومع هذا فهو يعد من المؤسسين لأصول النحو.

[1] - المرجع نفسه، ص208.
[2] - المرجع السابق، ص208.
[3] - المرجع نفسه، ص374

2- موقف العلماء من المدونة اللغوية قديما

تمهيد: يعد السماع المصدر لرئيسي في العملية اللغوية برمتها، ولقد انصبت جهود أهل اللغة منذ البداية على هذه المدونة فحددوا مكانها وزمانها وشروط حامليها شعراء ورواة، مما جعل موقفهم واضحا وجليا اتجاهها، فكانت أعمالهم اللبنة الأساسية في بناء الصرح اللغوي والنحوي العربي.

1- موقف العلماء من السماع ومستتبعاته:

1-1- تعريف السماع:

لغة: "السماع مصدر الصيت المسموع والغناء، والسمع الأذن والجمع أسماع. قال ابن سليت السمع سمع الإنسان يكون مفردا وجمعا. ويقال رد الجار سامعه المراد الأذن وقد كر مكان العضو. وقال تعالى: "إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا" الروم 53 وأراد بالإسماع ها هنا القبول والعمل بما يسمع لأنه إذا لم يقبل ولم يعمل به فهو نميز له من لم يسمع. وسمعت إلى غيرك: أصغيت، يجوز الإدغام فنقول: السمع إليه: أصغى. والمسامع جمع مسمع وهو آلة السمع أو جمع سمع على غير قياس. وفي الحديث:[ملأ الله مسامعه]"[1].

واصطلاحا: يمثل السماع الأساس الأول لأصول النحو، وهو الدليل الأول الذي تبنى عليه كل الأدلة الأخرى، لأنه لولاه لما كانت موجودة أصلا فعليه بني القياس والإجماع واستصحاب الحال.

وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام العرب من المولدين وما شذ من كلامهم كالجزم بلن والنصب بلم"[2].

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، مادة س م ع.

[2] - ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص81.

وعرفه السيوطي بقوله: "أعني به ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا"[1].

من خلال التعريفين السابقين نخلص إلى:

1- "النقل الكلام العربي الفصيح.

2- المنقول بالتواتر.

3- الكلام العربي هو: القرآن، الحديث، الشعر، النثر.

4- محدد الزمان والمكان.

1-2-- **شروط السماع:** اتفق علماء العربية على أن القرآن الكريم يمثل حجة لغوية في الاستشهاد النحوي كما أن قراءاته تعد حجة ولذلك وضعوا شروط ثلاثة لها:

1- "صحة السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2- موافقته الرسم العثماني.

3- موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

كما جعل علماء اللغة العرب للكلام العربي (الشعر، النثر) شروطا ثلاثة هي:

1- الفصاحة.

2- السند.

3- التواتر"[2].

[1] - السيوطي الاقتراح، ص48.
[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص39.

فبهذه الشروط الموضوعية نستطيع أن نحدد المدونة العربية القابلة للاحتجاج بها، أما غيرها فيبقى مجرد كلاما لا يمكن أن يستشهد به.

1-3-أقسام السماع: ينقسم النقل إلى قسمين هما التواتر وآحاد قال ابن الأنباري:"اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد.

1-3-1-التواتر: فأما "التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم واختلف العلماء في ذلك العلم فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول"[1]. ويكاد السيوطي في ينقل تعريف ابن الأنبا ري فيقول: فلغة القرآن الكريم ومن تواتر من السنة الشريفة وكلام العرب. وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم واليقين ولا يقبل الشك"[2]، من خلال التعريفين نستطيع أن نقول أن ابن الأنباري والسيوطي قد أجمعا على تحديد مفهوم التواتر تحديدا دقيقا لا يقبل التأويل.

واشترط العلماء في التواتر أن يكون عدد الناقلين له لا يجوز الشك فيه من حيث الأمانة والصدقة فيقول ابن الأنباري:" اعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب فإنهم اتهموا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب، وذهب قوم إلى شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا ربعين وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر وهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأول"[3]. فشرط العدد في التواتر يجعل منه أكثر صحة في الاعتماد عليه في عملية الاحتجاج، ولا يمكن أن يتسرب إلى هذا العدد من النقلة الكذب أو الانتحال.

1-3-2- الآحاد: يقول ابن الأنبا ري "اعلم انه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث لأن بها معرفة تفسيره وتأويله

---

[1] - ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص83.
[2] - السيوطي، الاقتراح، ص123
[3] - المرجع السابق، ص84.

فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ون لم تكن الفضيلة من شكله ، فن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ويقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه غي النقل غيره لأن الموافقة لا تخلو أما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة "[1]. وتقر أكثر الآراء بأنه دليل مأخوذ به، غير أنه ليس دليلا قطعيا وإنما هو دليل ظني لا يرقى إلى درجة اليقين.

1-4-- **شروط ناقل اللغة**: اشترط علماء العرب في ناقل اللغة شروطا هي:

1-"منتميا إلى القبيلة التي حددت من بين الست قبائل (تميم، أسد، قيس، هذيل، وبعض كنانة، وبعض طي).

2- راويا لأحدى اللغات المرتبطة بتلك القبائل.

3- غير متأثر بلغات أجنبية.

4- منتميا للفترة الزمنية التي حددت للاحتجاج (150 قبل الإسلام و150 بعد الإسلام).

5- عدلا رجلا كان أو امرأة، كما يشترط في نقل الحديث فإن كان فاسقا يقبل نقله"[2].

يعد النقل (السماع) أساس الاحتجاج النحوي كما يشتمل عليه من شروط صحة غاية في الدقة والأمانة لذا فهو نص حجة في النحو.

"اتفق العلماء على أن القرآن الكريم في أعلى درجات الفصاحة وجعلوه المرجع الأول فيها وقاسوا كل كلام عليه، فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه ولا عدوا لغة قرشي أفصح اللغات، لأن القرآن نزل بها"[3].

---

[1] - ابن الأنباي، الإغراب في جدل الإعراب ، ص 1

[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص31.

[3] - المرجع نفسه، ص16.

"لقد اعتمد علماء اللغة العربية مقياسين لضبط المدونة اللغوية: مقياس للزمان وآخر للمكان، فحددوا الفترة الزمنية التي يحتج بلغتها بثلاثة قرون منها 150 سنة قبل الإسلام و150 سنة بعد الإسلام.

قال الأصمعي (تـ 216) في ها الشأن "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (تـ 176) وهو معاصر لسيبويه (تـ 180هـ) وإن كان انقضاء أجل سيبويه هو الذي جعل الشاهد الشعري يقف عند هذا الشاعر.

إن ما بعد حجة في اللغة يتوقف على نصوص الأدب الجاهلي والمخضرم والإسلامي والأموي، ويخرج من دائرة الاستشهاد ما كان عباسيا وما كان مولدا، هو ما جاء بعد هذه العصور فلا احتجاج بشعر ابن الرومي ولا البحتري.

والحقيقة أن هذا الشرط بقي نظريا، فقد استشهد النحاة بشعر أبي تمام (231هـ)، وعمارة بن عقيل (229هـ).

لقد وجد في كتاب سيبويه 50 بيتا مجهول القائل، فإذا رفض كل مجهول قائله رفض خمسون قاعدة في كتاب سيبويه ولم يقل بهذا أحد من اللغويين ولا تجرأ أحد على تخطئة إمام النحاة"[1].

و"بالنسبة لحدود المكان فقد نظر اللغويون إليه على أساس مبدأ التأثير والتأثر أو التغيير، فكانت البراري ومعاييرها والحضر وحدودها فلا بد لأهل الوبر أن يحافظوا على انعزالهم ولا بد لأهل المدر ألا يخالطوا غيرهم وفي هذا المجال يقول ابن جني: لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من العناد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عمن أهل الوبر.

ولقد حدد القدامى القبائل التي يؤخذ عنها الاستشهاد النحوي "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأهلها علم اللسان عن النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي مما بين

[1] - المرجع السابق، ص18.

قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم، من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين من حولهم. فانه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة ولا من غسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان. ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم. والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"[1].

1-5- مصادر السماع:

يتكون السماع من أدلة أساسية المتمثلة القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

1-5-1-القرآن الكريم: هو "الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر والمجمع على قراءاته بالطرائق التي وصلتنا"[2]، وقد تحدى الله تعالى في القرآن الكريم العرب على أن يأتوا بمثله أو بعضه فأعجزهم في بلاغته وبيانه ونظمه. ولقد أجمع العلماء على ضبطه وتحريره متنا وسندا، واتفقوا على الاحتجاج به وبقراءاته إذا توفرت الشروط المجمع عليها وهي:

- صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص100

[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص31. السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص51

- موافقة الرسم العثماني.

- موافقة العربية ولو لوجه من الوجوه"[1].

"لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الإثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع عن تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم.

وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة.

لذا عد القرآن الكريم من الأدلة الأساسية للاحتجاج به لما يشتمل عليه من السمت الفصيح لكلام العرب، قال ابن خالويه " لقد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك، كما قال السيوطي"كل ما ورد في القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا"[2].

اهتم علماء العرب بالقرآن لما فيه من إعجاز في أسلوبه ومعانيه "قال الزرقاني إن العلم بصحة نقل القرآن الكريم كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، لذلك اشتدت الدواعي وتهيأت لنقله وحراسته وبلغت به حدا لم يكن ليبلغه شيء لأن القرآن الكريم معجزة النبوة ومصدر أخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية"[3]. فألفت الكتب الكثيرة والأبحاث المتنوعة خدمة لهذا القرآن من أجل الوصول إلى المقاصد والمعاني ولا يكون ذلك إلى بدراسة لغته وأسلوبه.

---

[1] - المرجع نفسه، ص29.

[2] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي،دار الوعي،ط1،2008،الجزائر، ص80.

[3] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص.52

1-5-2- القراءات القرآنية: يعرف ابن الجزري القراءات على أنها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"[1]، فالكيفية في أداء القرآن الكريم هي مجموعة "اللهجات العربية المختلفة وقد تساوت القبائل العربية في صحة القول وسلامة اللفظ رغم تفاوتها في درجة الفصاحة، والقراءات إذن تمثل الوجوه التي سمع النبي بقراءة نص المصحف بها بهدف التيسير والتهوين في أداء تلاوة القرآن الكريم وهو ما أبرزه ابن الجزري في قوله: كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى حرف آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم لا سيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتابا كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم حين أتاه جبريل فقال له النبي أسأل الله معافاته ومعونته، إن أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى يبلغ سبعة أحرف فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال من ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع"[2].

ويختلف العلماء في تفسير الحروف السبعة أهي اللهجات العربية أم قراءات في القرآن موجودة، وعلى القارئ أن يتعرف على هذه القراءات "لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرءوا ما تيسر منه". وذكر السيوطي في اختلافهم حول مدلولها على نحو أربعين قولا ليس سوى استنتاج من هؤلاء العلماء يعكس من ينزعون إليه وفق اختلافهم في فهم الحديث وما ينتمون إليه من الفنون والعلوم"[3].

يقول الزرقاني: "ثم إن الصحابة قد اختلف أخذهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ومنه من أخذه بحرفين ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعون عنهم وهلم جرا من وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها"[4].

---

[1]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي ، ص85.
[2] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص53.
[3] - المرجع السابق، ص.53
[4] -- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص87.

"فالقراءات القرآنية سنة متبعة واجبة القبول، والظاهر أن اللغويين والنحاة كانوا أكثر ميلا إلى قبول القراءات السبع أو العشر وكانوا أكثر تجردا على نقد عددها مما أطلق عليه القراءات الشاذة، وقد نزع ابن جني إلى إزالة الإبهام عن مفهوم مصطلح الشاذ الذي قال فيه "فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا ومما أمر الله تعالى بتقبله وأراد هنا اعمل بموجبه وأنه حبب إليه ومرضى من القول إليه"[1].

و"كثيرا ما صرحوا في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح. أما القراءة الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند وموافقة العربي وتخالف الشرط الثاني، أو التواتر من الشرط الأول، وهذه هي التي منعوا القراءة بها في الصلاة، وقد ظهر لك إذا أن القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربية قادح، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها. هذا وخير تعبير عن منهج الراء قول احد أئمتهم آبي عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[2].

و"لقد قرأ نافع وابن عامر وهما من السبعة بهمز(معائش) في قوله تعالى "وجعلنا لكم فيها معايش" الأعراف 10 مفردها معيشة والياء فيها أصلية والأصلي فيها لا يهمز بل يهمز الزائد، ومثل صحيفة وصحائف وسرير وسرائر، وقد خطأ هذه القراءة الكثير من النحاة منهم أبو عثمان المازني(ت236هـ) والمبرد(ت285هـ)"[3].

و"كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأحاديث المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون

---

[1] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي ، ص57.
[2] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص30.
[3] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص32.

منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك منهم الكثير مستدلا به من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر بقراءة حمزة"[1]

فالقراءات تمثل معينا كبيرا للاحتجاج اللغوي في الصوت والصرف واللفظة، ومن ثم التركيب والمعنى.

1-5-3- **الحديث النبوي الشريف:** "يراد بالحديث الشريف أقول النبي وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز.

والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية.وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر الكلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا ابلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثير ولا أفعل في النفس وأصح لفظا ولا أقوم معنى، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراية بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر"[2].

"يقصد بالحديث الشريف أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وما أمر به أن يكتب كرسائله إلى ملوك الأرض في عصره أو كعهود ومواثيق بينه وبين خصومه من العرب. وقد أجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة وأن أقواله حجة في اللغة إذا ثبت أنها لفظ النبي نفسه ولا يتقدمه في باب الاحتجاج في هذا الحال إلا القرآن الكريم"[3].

---

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص79.
[2] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص33.
[3] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص33.

و"أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا فان غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظ بألفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[1]

"لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به لم يشذ عنهم احد، ما في هذه المرحلة وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته ويعضد أحكامه في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدرا جديدا يرفد المادة اللغوية بمزيد من النصوص وتوسط فريق ثالث فرأى من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض. وهكذا نشا الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي"[2]

أما "اللغويون فقد انقسموا في الاعتماد على الحديث في الاحتجاج بالحديث إلى قسمين:

القسم الأول: الممتنعون فقد تحرج بعض اللغويين في الاحتجاج بالحديث، يقول أبو حيان التوحيدي ناقدا لابن مالك "قد أكثر الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحد من المتعدين والمتأخرين في سلك هذا الطريق غيره وإنما تركوا ذلك لعدم وتوفهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وتقوا بذلك لجرى مجرد القرآن في إثبات القواعد الكلية وذلك لأمرين:

1- أن الرواة جوازا النقل بالمعنى.

2- أنه وقع اللحن كثيرا في روى من الحديث"[3].

---

[1] السيوطي، الاقتراح، 89.

[2] - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب ط1 ،2006، القاهرة، ص128.

[3] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص166

القسم الثاني المجيزون يعد ابن مالك وابن هشام من الذين استشهدوا بالحديث الشريف وقد "تمسك هذا الفريق بأن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاضه والتحري في نقله ولهذا الأصل تحصل علبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه وهذا الظن كافي في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية"[1].

ما بين الممتنعين والمجيزين قد يؤخذ بالحديث النبوي في الاحتجاج عندما يكون لفظا ومعنى، أما الأحاديث المروية معنى فلا يؤخذ بها في عملية الاحتجاج.

1-5-4- الشعر والنثر: تعد لغة الشعر والنثر في الأدب العربي من الأساليب الفصيحة، وأن لكل فن لغته الخاصة حسب خصائصه التركيبية والإيقاعية والدلالية.

فالشعر ديوان العرب و علمهم ولم يكن لهم علم أصح منه فيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأحزانهم وأخلاقهم، "وقد اعتمدوا على نقله بالرواية، فكان لكل شاعر رواية، ولكن مع تقادم الزمن دخله شيء من النسيان والتغيير وضاع جزء منه، قال أبو عمرو بن العلاء(154هـ) ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[2]. لأن العرب كانوا لا يدونون الشعر لقلة أدوات الكتابة. "وإذا كان النحاة قد استخدموا الشعر شواهد لقواعدهم فإنهم قد اشترطوا في قبوله أن يكون:

1- "منتميا إلى عصر الفصاحة منذ الشاعر المهلهل (ت525هـ) إلى الشاعر إبراهيم بن هرمة(ت176هـ).

2- معلوم القائل.

3- مطردا وهذا شرط البصريين"[3].

إن هذه الشروط لم يلتزم بها على الإطلاق فقد توسع اللغويون في الاستشهاد النحوي إلى ما بعد 150هـ، فكذلك "استشهدوا بشعر عمارة بن عقيل(ت229هـ) وأبي عبد الله الشجري،

---

[1] - المرجع نفسه، ص171

[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص40. أنظر السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص66

[3] - المرجع نفسه، ص.40

وقد عاشا بعد القرن الثاني هجري، كما أنهم لم يتفقوا في زمان الشعر المحدث، فقال أبو عمر وبن علاء(154هـ): الأخطل(90هـ) والفرزدق(110هـ) وجرير (110هـ)

محدثون. وقال تلميذه الأصفي (216هـ) والطرماح(102هـ) والكميت(120هـ) من المولدين. فسيبويه قد احتج بشعر هؤلاء جميعا. وختم شواهده بشعر إبراهيم بن هرمة(176هـ) وتوفي هو(180هـ) واكتفى النحاة المتأخرون بشواهد سيبويه، فهل يفسر هذا بتقليد أمامهم؟ أم هل يفسر بانتهاء عصر الفصاحة وبداية عصر المولدين؟ وقد قيل: بشار بن برد أول المولدين.

لم يقبل النحاة كل شعر أولئك الذين عاشوا في عصر الفصاحة وفي بيئتها. بل أخضعوا ما يروى إليهم إلى القياس، وكانوا يخطئون بعض الشعراء، وهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(117هـ) يلحن الفرزوق(وهو تميمي يحتج به) في قوله:

مستقبلين شمال الشام تضربنا //// بحاصب من نديف القطن منثور

على غمائمنا تلقى وأرجـلنا //// على زواحف تزجى مخها رير

ويقول له: ألا قلت على زواحف نزجيها محاسير، فيهجون الفرزدق ببيت شعري بقي شاهدا على ألسنة النحاة.

فلو كان عبد الله مولى هجوته //// ولكن عبد الله مولى مواليا"[1].

بلغت شواهد الشعرية في كتاب سيبويه (1050) خمسين وألف بين من شعر العرب من الجاهلية إلى عصر سيبويه، وأكثرها من شعراء تميم: مثل علقمة الفحل، وأوس بن حجر و الدرامي والأسود بن يعفر والفرزدق وجرير ورؤية والعجاج. ومن هذيل أبو ذؤيب وأبو فراش وأبو كبير وساعده بن جؤبة، وآمية بن أبي عائذة ومن طيء زيد الخير وأبو زبيد وحاتم وعامر بن جوين، ومن أسد عبد الله بن الأشيم وبشر بن أبي خازم والأقيش وعبيد الله

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي ، ص42.

بن الأبرص وفرار وعقيبة، ومن كنانة أبو الأسود الدولي، وعامزبن واثلة وأنس بن زنيم، ومن قيس ذو الأصبع العدواني.

ومن شعراء الحضر من مكة كعمرو بن أبي ربيعة وابن قيس الرقيات وعبد الله بن الزهيري ومن المدينة أحيحة وحسان بن ثابت وقيس بن الخطيم.

ومن غير القبائل أسست (معيار الفصاحة)، من حنيفة عبد الله بن ثعلبة ومن عبد قيس زياد الأعجم ومن بكر حباس وسعد بن مالك وطرفة ومن تغلب عمرو بن كلثوم.

ولقد استشهد الاستراباذي وابن مالك بشعر بشار بن برد (167) وهو أول المولدين واحتج سيبويه والمبرد وابن جني بشعر خلف الأحمر (180هـ) وقد وصل الاستشهاد إلى شعراء القرن الثالث أمثال أبي محمد اليزيدي (202هـ) والإمام الشافعي (204) والعتابي (208هـ) وبشر بن المعتمر(210هـ) بل لقد امتد الاستشهاد إلى ما بعد القرن الثالث الهجري فقد استشهد بعض النحاة بشعر المتنبي (354هـ) وأبي فراس الحمداني (357هـ)"[1].

و"إن الشواهد النثرية إذا قيست بالنسبة للشواهد الشعرية نجدها أقل منها بكثير وهذا لا يعني أن النحاة اعتمدوا على الشعر وأهملوا النثر كما يتوهمه البعض بل هناك كثير من الشواهد النثرية استنبطت منها القواعد النحوية مثل الأمثال والحكم واستشهدوا به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك مثل في بيته يؤتى الحكم"[2].

1-6- شروط كلام العرب: يشترط في المنقول أن يكون:

1- منتميا إلى بيئة الفصاحة المحددة في المكان والزمان.
2- صحيح السند فإن انقطع فهو المرسل، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل.
3- معلوم الناقل فإن جهل فهو المجهول، وقد أخذ به الكثير من العلماء أسوة بما ورد في كتاب سيبويه.

4 - خاليا من لغة الحواضر أو التخوم أو الأعاجم.

---

[1] - المرجع نفسه، ص45.
[2] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص140.

5- موافقا للقياس فإن وافقه فهو المطرد وإن خالفه فهو الشاذ.

وحالاته أربعة أضرب:

أ- مطرد في القياس والسماع معا كرفع الفاعل.

ب- مطرد في القياس شاذ في السماع نحو الماضي يدر ويدع.

جـ- مطرد في السماع شاذ في القياس نحو استحوذ استصوب.

د- شاذ في القياس والسماع كقولهم: ثوب مصوون والسماع والقياس مصون"[1].

1-7- المرسل والمجهول: يقول ابن الأنباري: اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده نحو: أن يروي ابن دريد عن ابن زيد. والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أن الأنباري حدثني رجل عن ابن الأعرابي، وكل من المرسل والمجهول غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم تعرف عدالته فلا يقبل نقله، وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولو يتهم في إسناده فكذلك في إرساله.

وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف وهذا ليس بصحيح، وقولهم أن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله قلنا هذا اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل"[2].

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي ، ص57.
[2] - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص90.

4- موقف العلماء من المدونة اللغوية حديثا

1- موقف المحدثين من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة:

يرى السامرائي أن "القراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بالكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها"[1].

كما استشهد السامرائي بمثال حول موقف البصريين من القراءات" ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل الشام ونافع مقرئ أهل المدينة وحمزة مقرئ أهل الكوفة والقعقاع المدني أحد القراء العشرة وعبد الله بن مسعود والحسن البصري وهارون القارئ ومعاذ الهراء"[2] فالسامرائي يعتقد أن البصريين كانوا يغلطون أصحاب القراءات.

وأعد السامرائي أن الكوفيين أجازوا القراءات " ويحتجون بها بل عقدوا على تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

وصحح أبو حيان ما ذهبوا إليه معللا ذلك بوجودها في هذه القراءة المتواترة إلى العربي الصريح المحض، ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب وبوجودها في لسان العرب في عدة أبيات"[3] ثم يردف السامرائي بقوله:" وموقف الأئمة الكوفيين من القراءات معروفا ولدين من أقوالهم ما يؤيد زعمنا في موقفهم من القراءات.

فقد كان الكسائي يقرأ قوله تعالى"لم يطمثهن" برفع الميم وكسرها لأن القراء على كسرها وأن أصحاب علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود يقرأون "لم يطمثهن" برفع الميم وقد كان الكسائي يجمع بين القراءتين لئلا يخرج من هذين الأثرين"[4].

---

[1] - السامرائي، مدرسة الكوفة أعلامها ومنهجها، ص337

[2] - المرجع نفسه، 337

[3] - المرجع نفسه، 337

[4] - المرجع نفسه، ص341

أما عبد العال سالم مكرم فهو يقلل من أهمية القراءات إلا إذا كانت مدعمة من الكلام العربي الفصيح يقول:"وليس من شك في أن هؤلاء الأقطاب الثلاثة(يونس والخليل وسيبويه) قد أجالوا أنظارهم ، في مختلف وجوه القراءات وما نتج عنها من خلافات في أوجه الإعراب للكلمة الواحدة لكن ما نعرفه من منهجهم أنهم استبعدوا الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها"[1].

أما سعيد الأفغاني فقال " فقد عرف العلماء على الاحتجاج برواياته (يعني القرآن) سواء أكانت متواترة أم روايات آحادا أم شاذة.

والقراءة الشاذة التي منع القراء في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو، إذ هي على كل حال أقوى سندا وأصح نقلا من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن"[2].

2- موقف علماء اللغة المحدثين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

يرى السامرائي أن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أنه قد" فات على الكوفيين كما فات على البصريين أن يعنوا بالأحاديث وأن يدعموا دراستهم بما يصححونها منها، فأئمتهم كما سمعنا من رواية السيوطي لم يقبلوا الاستشهاد بها ذهابا إلى أن الأحاديث إنما رويت بالمعنى وإن كثيرا من حملتها لم يكونا عربا بالطبع فلم يؤمن اللحن يتطرق إلى مروياتهم وإن لم يتعمدوا ذلك.

وقد سبق لي في وقفة عند رأي النحاة القدامى في الأحاديث أن ضعفت موقفهم منها إذا استبعدوها عن مواطن الاستشهاد وصوبت منهج ابن مالك ومن تابعه في الأخذ منها على أنها من المصادر اللغوية التي كان ينبغي للنحاة أن يعتدوا بها ويستفيدوا منها"[3].

ويرى سعيد الأفغاني في كتابه أصول النحو أنه " من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب ، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيرا ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظا ولا أقوم معنى،

[1] - عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، 1968، مصر، ص147

[2] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص28

[3] - المرجع السابق ص348

ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر"[1].

3- موقف علماء اللغة المحدثين من الشعر:

يرى تمام حسان " أن النحاة حين حددوا قبائل الفصاحة وجعلوا لهجاتها مصادر للنحو العربي لم يقصروا الأخذ من قريش ، وإنما سمعوا ممن عاداها من قبائل الحجاز ونجد وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العربي في هذه الأشياء. فإن فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرية من أرض العراق. فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا وهم من قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا من أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة لهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر"[2] ، فاستنبطت القواعد من هذه اللهجات المختلفة وهذا ما يجعل القواعد النحوية حالة الاستقرار والثبات"وهو يحقق غاية جمالية تتجاوز العرف اللغوي ويتضمن انزياحا لصيقا بالسمة الإبداعية وبذلك تصبح لدى البعض قاصرة عن التمثيل الكامل المقبول ونجن لا نرى هذا لأنه لو كان كذلك لما حقق تواصلا ولا تبليغا ولا تأثيرا في المتلقي ولعل ذلك أدى إلى

[1] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي،بيروت، 1987، دمشق، ص46

[2] - تمام حسان ،الأصول عالم الكتب، القاهرة،2000، ص72.

نشأة الخلاف بين النحاة عند رد هذه النصوص الشعرية إلى الأصول النحوية، وحين يتعذر على النحاة التوفيق بين الشعر والنحو يعترفون بالضرورة والرخصة"[1].

أما سعيد الأفغاني :" أما العرب المحتج بهم فقد عرفت من هم، فقد اقتصر العلماء على تدوين كلام القبائل العربية الضاربين في وسط الجزيرة كأسد وقيس وتميم وهذيل والذين دون منه كلام لبعض أفراد منهم ، فإذا نسب هؤلاء الأفراد إلى قبائلهم ثم نسبت هذه القبائل القليلة على قبائل العرب عامة عرفت صدق أبي عمرو بن علاء وصحة مذهبه حين قال: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير. ومن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ونجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر، وزادت عنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن"[2]. فاهتموا بأشعار المتنبي وأبو تمام وغيرهم.

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص68

[2] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص60.

المبحث الثاني: أصول النحو والفقه والإحتجاج

1- العلاقة أصول النحو بأصول الفقه:

أصول النحو علم نشأ في بيئة الأصوليين بالأساس لأن "مصطلح الأصول قديم في تراثنا الثقافي ظهر في بيئة الفقهاء قبل بيئة النحاة التي عرفته في القرن الرابع الهجري. والمشهور أن هذه العبارة استعملت للدلالة على مجموعة مصادر التشريع الإسلامي، وكيفية استقرار نصوصها واستنباط الأحكام منها ومشروعية العمل بها وبهذا يبين لنا أنها تدل على منهج عند الفقهاء"[1].

و يقر النحاة أنهم أخذوا في أصولهم من أصول الفقه

يقول ابن جني : "ينتزع أصحابنا العلل (من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة) لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق" بل انه هو نفسه يعقد بابا في الخصائص يثبت فيه "إن علل جل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب غلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس...الخ"[2]

هذا في المائة الرابعة واستمر الحال بعده فهذا كمال الدين بن الأنباري من أهل المائة السادسة يضع كتابه (لمع الأدلة) ليكون للنحو بمثابة (علم الأصول) للفقه عقد فيه فصول عدة للقياس وأنواعه كما كان فعل علماء الفقه وأصوله ثم جاء السيوطي في المائة العاشرة يؤلف كتاب الاقتراح ويذكر أنه بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه... ورتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم وقد ذكر ابن الأنباري أنه الأحق بعلوم الأدب علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي ، ص13.
[2] - - ابن جني، الخصائص، ج2، ص151

الفقه فان بينهما من المناسبة مالا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"[1].

فالأصول مصطلح يشتمل على مجموعة المفاهيم والنصوص الصحيحة التي تكون مرجعا لعمل الفقيه أو الباحث "فالفقيه عند يحدثك عن الأصول أنما يحدثك عن النصوص وأولية

أحدهما عن الآخر فهي المنهجية التي بمقتضاها يكون استنباط الأحكام الشرعية، قال أحد

الدارسين إن علم أصول النحو هو المنهج المنظم للتفكير الفقهي في التشريع الإسلامي، ويتناول الأساسيات التي تقوم عليها الأحكام الشرعية"[2].

فهناك الكثير من المصطلحات الأساسية نقلت من الفقهاء والأصوليين إلى علم أصول النحو بألفاظها ومعانيها ووظائفها "فالباحث يقف في سياق تأثير أصول الفقه في أصول النحو على أن القياس في الإعراب أو في مسائل العلل هو نفسه القياس في أصول الفقه لأن نشأته سبقت نشأة النحو حيث دلت مؤلفات عديدة لأصول الفقه على أن هذا العلم بدأ في عهد الصحابة. فعرفت يومئذ طرق الاستنتاج الفقهية والمناهج المتبعة لاستنباط الأحكام الشرعية، كما تدل على الاستنباط في عهد التابعين لكثرة الحوادث والعكوف على الفتوى"[3].

وابن جني نفسه الذي بدأت إرهاصات العلم على يديه يظهر مدى تأثره بعلم أصول الفقه فقال: "لم نر أحد من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام وأصول الفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه على أن أبا الحسن(الأخفش الأوسط) قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعجب به وكفأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البشر علينا حتى دعا ذلك أقواما نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم وتأخرت عن

[1] - سعيد الأفعاني. في أصول النحو. ص100.
[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص13.
[3] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص13.

إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعلله"[1]. فأصول النحو قد اتخذ الأصول المعرفية والفكرية والمنهجية نفسها لأصول الفقه ومن ثمة تبنى الوسائل والآليات نفسها في التحليل والمقاربة والاستنتاج إلا أن الاختلاف يقع في الموضوع والنصوص ومن ثم في الأحكام.

كما أن ابن الأنباري يعد من علماء اللغة المتأثرين بعلم أصول الفقه وخاصة في تعريفه لأصول النحو فقال: "أصول النحو أدلة النحو التي تنوعت عنها صلته وتفصيله وفائدته التعويل على إثبات الحكم"[2]. وهذا تأثير واضح لعلم أصول الفقه في أصول النحو وخاصة

عندما تأتي الشهادة من المؤسسين لهذا العلم فإن ذلك إقرار بوحدة المفهوم والإجراء لكليهما، وأن الأسبق هو المرجع واللاحق هو المنتخل له.

"لقد وازن الأنباري بين مادتي أصول الفقه وأصول النحو وكشف الارتباط القوي بينهما وان أصول سابقة على مادة أصول النحو وبأن علماء النحو استعملوا بما هو شائع لدى علماء أصول الفقه لينظروا من خلالها في توضيح أصول النحو وتدقيقها، وبهذا نفهم أن أصول النحو تشبه أصول الفقه وموضوعة على غرارها.

ويظهر تأثر أصول النحو بأصول الفقه فيما ذكره في كتابه: "الإنصاف في مساءل الخلاف" الذي صنفه على غرار كتب الأصول لأنه قال في مقدمته: "... وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين والمشتغلين على بعلم العربية بالمدرسة النظامية -عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها- سألوني إن الخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على تريب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة." وأنت تجده يذكر في مقدمة كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" بما يلمح إلى إن علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما موضوع القياس مثلا وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة –وقياس الشبه- وقياس الطرد إلى غيرهما من الأدلة النحوية موضوعة على حد أصول الفقه لأنهما يتشابهان، وتكمن المشابهة في أن النحو معقول من منقول وبمعنى آخر

[1] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص2.
[2] - ابن الأنباري، لمع أدلة، ص45.

عملي النشأة استقرئت أصوله واستنبطت من النصوص المتداولة المستعملة البعيدة عن الأحكام المجردة. وكذلك الفقه معقول من منقول"[1].

ومن المصطلحات الفقهية التي نقلت من أصول الفقه إلى أصول النحو:

1- "النسخ: أخذ النحاة هذا المصطلح من علماء أصول الفقه، وهو مستمد من القرآن الكريم

في قوله:" ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها" البقرة 106، نقله النحاة عنهم لما رأوه من تطابق في المعنيين الفقهي والنحوي.

2- التعليق: أخد النحاة هذا المعنى الاصطلاحي في باب أفعال القلوب فالعامل يكون موجودا إلا أنه لا يؤثر في معموله، كالذي يبطل عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون التقدير لاعتراض الذي له صدر الكلام بينهما وبين معموليها.

3- الكفاية: بمعنى الضمير عند نحاة الكوفة، أخذ من الفقهاء والذين استعملوه مقابل الصريح الذي ينكشف المراد منه في نفسه لفظا مستعملا، والكناية لفظ استتر المراد منه في نفسه.

4- الابتداء: أخذ من الفقهاء لأنه من مصطلحاتهم ويقابل الوقف.

5- المندوب: وهو الاسم المتفجع عليه عند النحاة أويتحزن لأجله باللفظين(يا/و/وا) الأولى مشتركة بين النداء والندبة والثانية مختصة بالندبة.

6- استصحاب الحال: من مصطلحات أصول الفقه ظهر هذا المصطلح في النحو لدى ابن جني (ت392هـ) وذلك في باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول مالم يدع داع إلى الترك والتحول"[2].

إن أصول النحو علم نشأ على منوال أصول الفقه فأتخذ نفس الجهاز المفاهيمي في التحليل والمقاربة، كما أنه أخذ من علوم أخرى لها علاقة بأصول الفقه وخاصة علم الحديث، فهناك الكثير من المصطلحات الحديثية المبثوثة في الجهاز المفاهيمي النحوي كالتواتر والآحاد

---

[1] - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 13.
[2] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص18

والسند ومفهوم العدل وغيرها مما أعطى لعلم أصول النحو الشروط الموضوعية لصحة النصوص المعتمد عليها في بناء الأحكام

2- قواعد الاحتجاج اللغوي

وضع علماء اللغة قواعد من أجل الاحتجاج اللغوي قصد أن يكون استنباط الأحكام النحوية سليما، ومن بين القواعد:

"القاعدة الأولى: الاطراد والشذوذ:

قال بن جني: "اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

1- **مطرد في القياس والاستعمال جميعا:** وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ذلك نحو: قام زيد و ضربت عمرا ومررت بسعيد.

2- **مطرد في قياس شاذ في الاستعمال:** ذلك نحو الماضي من يذر ويذع وبدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هوالقياس والأكثر في السماع بأقل، والأول مسموع أيضا قال أبو دواد لابنه دواد: يا بني ما أعاشك بعدي فقال دواد: أعاشني بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وانسل، وقد حكا أيضا أبو زيد في كتاب حيلة و محالة مكان مبقل، ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو قولك:عسى زيد قائما أوقياما هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ها هنا وذلك قولهم:عسى زيد أن

يقوم وقوله تعالى :"فعسى الله أن يأتي بالفتح"المائدة:52 و قد جاء شيء من الأول. وأنشدنا أبو علي:

أكثر في العذل ملحا دائما / // لا تعذلا إني عسيت صائما

و منه المثل السائر:عسى الغوير أبؤسا"[1].

3- المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس: "نحو قولهم: أخوص الرمث واستصوبت الأمر أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال:يقال استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء ومنه أستحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة و قول زهير:

هنالك إن يستخولوا المال يخولوا /// و إن يسألوا يعطوا و إن ييسروا يغلوا

و منه استفيل الجمل قال أبو النجم:

"يدير عيني مصعب مستفيل".

4- الشاذ في القياس والاستعمال جميعا: وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف وحكا البغداديون فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، وكل ذلك شاد في القياس والاستعمال فلا يسوع القياس عليه ولا رد غيره إليه ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

وأعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أديهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره إلا تراك لا تقول في(استقام استقوم) ولا في (استباع استبيع) ولا

[1] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص146

في(أعاد أعود) لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم : أخوص الرمث فإن كان الشيء شاذا في السماء مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعك من وذر وودع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك إن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فأما قول أبي الأسد:

ليت شعري عن خليلي ما الذي /// غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ وكذلك قراءة بعضهم [ما ودعك ربك وما قلى] فأما قولهم: ودع الشيء يدع إذ سكن فتدع فمسموع متبع وعليه انشد بيت الفرزدق:

وعض زمان يا بن مروان لم يدع /// من المال إلى مسحت أومجلف

فمعنى لم يدع بكسر الدال أي لم يتدع و لم يثبت، والجملة بعد زمان في موضع جر لكونها صفة له والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه وتقديره: لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أومجلف فيرتفع (مسحت) بفعله و(مجلف) عطف عليه وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال وما في الراوية الأخرى"[1].

القاعدة الثانية: لا يشترط العدالة في المروي عنه وإنما في الراوي

"يقول إبن الأنباري: يشترط أن يقول ناقل اللغة عدلا كما يشرط في نقل الحديث لا أن بها معرفة تفسيره وتأويله فأشترط في نقلها ما اشترط في نقله، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله و يقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره، لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن.

[1] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص98

وزعم بعضهم أنه لابد من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه، لأن النقل يتنزل منزلة الشهادة، والشهادة يشترك فيها الموافقة، وكذلك النقل وهذا ليس بصحيح، لأن اعتبار النقل مبناه على المساهمة بخلاف الشهادة فهذا يسمع من النساء على الإنفراد مطلقا ومن العبيد، وتقبل العنعنة ولا يشترط فيه الدعوى، وكل ذلك معدوم في الشهادة، فلا يقاس أحدهما بالآخر.

تعقيب: وعقب السيوطي على كلام ابن الأنباري بقوله: ومن أمثلة ما روي في هذا الفن عن النساء و العبيد قال أبو زيد في نوادره: قلت لأعرابية بالعيون ابنة مائة سنة مالك لا تأتينا أهل الزقفة ؟ فقالت: إني أخشى أن امشي في الزقاق أي أستحيي.

قال أبو زيد: زعموا أن امرأة قالت لابنتها احفظي بيتك ممن تنشرين أي: لا تعرفين.

وفي الغريب المصنف قال الأصمعي : أخبرني أبو عمر بن العلى قال: قال لي ذو الرمة ما رأبة أفصح من أمة أبي فلان قلت لها كيف كان مطركم فقالت: غثنا ما شئنا.

قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في فتاويه : اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس فيها كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك قال أبو علي القالي: حدثنا أبو بكر محمد بن أبي الأزهر حدثنا الزبير بن البكار حدثنا بن سلام الجمحي قال: حدثني يحيى بن سعيد القطان قال: رواط الشعر أعقل من رواة الحديث لان رواة الحديث يروون مصنوعا كثيرا ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه ويقولون هذا مصنوع"[1].

[1] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص148

القاعدة الثالثة : يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها: "أما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره فحكمه القبول، إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبي زيد والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة وأضرابهم وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه، وهذه نبذة من أمثلته:

فمن أفراد أبي زيد الأوسي الأنصاري قال في الجمهرة : المنشبة المال هكذا قال أبو زيد ولم يقله غيره، و فيها رجل ثط ولا يقال أثط قال أبو حاتم : قال أبو زيد مرة: أثط، فقلت له: أتقول أثط؟ فقال: سمعتها. والثطط خفة اللحية من العارضين، وفي الصحاح البداوة الإقامة في البادية يفتح ويكسر قال ثعلب: لا أعرف البداوة بالفتح إلا عن أبي زيد وحده.

ومن أفراد الخليل قال في الجمهرة: الرت والجمع رتوت وهي الخنازير الذكور ولم يجيء به غير الخليل. وقال: الحضض والحضض دواء معروف وذكروا أن الخليل كان يقول الحضظ بالضاد والظاء ولم يعرفه أصحابنا و قال: يوم بعثناه سمعناه من علمائنا بالعين وضم الباء وذكرعن الخليل بغين معجمة ولم يسمع من غيره.

و من أفراد يونس بن الحبيب الضبي قال في الجمهرة: الصنتيت بمعنى الصنديد هكذا يقال يونس و لم يقله غيره .

ومن أفراد أبو الحسن الكسائي قال ثعلب في أماليه : قال الكسائي : سمعت لجبة ولجبات ولجبة ولجبات فجاء بها على القياس ولم يحكها غيره .

و في الغيب المصنف قال الكسائي :نمى الشيء ينمي بالياء لا غير قال : و لم أسمعه ينمو من أخوين من بني سليم ثم سألت عنه بني سليم فلم يعرفوه بالواو.

و من أفراد أبي الخطاب الأخفش الكبير في الجمهرة: الجث ما أرتفع من الأرض حتى يكون له شخص مثل الأكيمة الصغيرة ونحوها قال الشاعر من الطويل :

وأوفى على جث ولليل طرة على /// الأفق لم يهتك جوانبها الفجر

قال: أحسب على جثة الإنسان من هذا اشتقاقها وقال قوم من أهل اللغة : لا تسمى جثة إلا أن يكون قاعدا أو نائما، فأما القائم فلا فلا يقال جثته إنما يقال قمته، و زعموا أن أبا الخطاب الأخفش كان يقول: لا أقول جثة الرجل إلا لشخصه على سرج أورحل و يكون معتما ولم يسمع من غيره.

و في الكامل للمبرد: زعم الأصمعي أن الكراض حلق الرحم قال: ولم أسمعه إلا في هذا الشعر وهو قول الطرماح من الخفيف:

سوف تدنيك من لميس سبنداة " أمارت بالبول ما الكراض.

ونكتفي بهذا القدر لأن المجال لا يتسع ومن أراد مزيدا مما انفرد به الرواة فعليه بكتاب المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، وأمالي القالي ومجالس ثعلب وأماليه، وأمالي الزجاج فهذه الكتب غنية بالنصوص التي انفرد بها الرواة وكلها حجة .

عدم الاحتجاج بكلام مجهول القائم : المجهول الذي لم يعرف ناقله نحو أن يقول أبو بكر ابن الأنباري : حدثني رجل عن ابن الأعرابي غير مقبول لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة.

لا يجوز إلا الاحتجاج بشعر أونثر لا يعرف قائله صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف أنه لا يحتج بشعر لا يعرف قائله، يعني خوفا من أن يكون أملد أو ممن

لا يوثق بفصاحته ، ومن هنا نعلم أهمية معرفة أسماء شعراء العرب و طبقاتهم. و أورد ابن الأنبا ري احتجاج الكوفيين على ذلك"[1] .

القاعدة الرابعة: اللغات على اختلافها حجة كلها: "ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها والقياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا أولا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم "نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف". هذا حكم اللغتين إذ كانتا في الاستبدال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين.

فأما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا، ألا تراك لا تقول: مررت بك ولا المال لك قياسا على قول قضاعة: المال له و مررت به، ولا تقول: اكرمتكش و(لا اكرمتكس) قياسا على لغة من قال مررت بكش و عجبت منكس.

آراء النحاة في الاحتجاج باللغة: وحسبنا أن ننقل بعض ما دونه ثقات العلماء في الموضوع.

1- قال السيوطي: أجع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه.

2- وقال ابن فارس: لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه إذا كان التنازع في اسم أو صفة أو شيء مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة او مجاز أو يشبه ذلك.

[1] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص151

3- وقال أبو حيان في التسهيل : كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه .

4- قال ابن جني في المحتسب : ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم- إن كان غيره أقوى منه- أنه غلط.

5- وجاء في التصريح للأزهري: "التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا سائغ.

6- وفي باب العدد عند الكلام عند إضافة العدد المركب: إن عجزه قد يعرب ولكن صاحب التسهيل منع أن يقاس عليه، لأنه لغة ضعيفة عند سيبويه، قال ابن هشام: حكا سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وقال: هي لغة رديئة، وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليه وإن كانت ضعيفة.

هذا هو الشأن في القبائل إذا اختلفت لهجاتها ولغاتها أما إذا اختلفت اللغة في القبيلة الواحدة فنطق فريق بما ليس شائعا في قبيلته فمرجع ذاك لأحد الأمرين:

الأمر الأول: أن يتخير بعض أفرادها ما يريد من لغة قبيلة أخرى ويستعمله دون لغته أومعها ولا حرج عليه في هذا وضير فكلا الاستعمالين صحيح والقياس عليه جائز.

والأصل في اللغات و اللهجات أن تكون مسماة منسوبة إلى أصحابها، و أن تكون لقوم دون قوم ولكنها إذا انتشرت تعاورها كل من شاء.

الأمر الثاني: أن ينفرد واحد بشيء لا تعرفه قبيلته ولا غيرها فتقبله منه وتضمه الى الصحيح الفصيح إن لم يكن المتفرد متهما في عقله أو عدالته، ذلك أن العربي الأصيل قد يبتكر بل من حقه أن يبتكر و يجدد كما يريد من غير تعقب عليه ولا مراجعة فعلى هذا الابتكار والتجديد تقوم وتبقى حية فهذا حق مقرر

مطلق، و في هذا يقول ابن جني:إن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وأرتجل ما لم يسبقه أحد قبله به فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليه، وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[1].

قال ابن سلام : قال ابن عون عن ابن سيرين: قال: قال عمر بن الخطاب: كان الشعرعلم قوم لم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون و كتاب مكتوب وألفوا ذلك وقد هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك وذهب عليهم منه كثير.

قال ابن جني : فإذا كان كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما دام القياس يعضده فأن لم يعضده كرفع المفعول والمضاف أليه وجر الفاعل أو نصبه فينبغي أن يرد لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالف مضعوفا في قوله مألوفا منه اللحن وفساد الكلام فإنه يرد عليه ولا يقبل منه وإن احتمل أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتفال هذا الاحتمال.

وهناك أمر ثالث: هو أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه في هذا قال ابن جني: والقول فيه أن يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته لأنه إما أن يكون شيئا أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح أو شيئا ارتجله، فإن الأعرابي إذا

[1] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص157

قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه، فقد حكى رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسماها ولا سبقا إليها.

ويظهر أن القاضي الجرجاني يميل إلى هذا الرأي فقد قال : فأما الألفاظ التي زعموا أن الشعراء تفردوا بها فإنها موجودة (مروية)عن أئمة اللغة، وعمن ينتهي السند إليهم ويعتمد في اللسان عليهم، وإنما نتكلم بما تكلموا به ، وواحد كالجميع والنفر كالقبيلة و القبيلة كالأمة، فإذا سمعنا عن العربي الفصيح الذي يعتد حجة كلمة أتبعناه فيها ثم إن لم تبلغنا من غيره، ولم نسمع بها إلا في كلامه ولم نزعم أنه اخترعها، ولا نحكم أنه أبو عذرها وعلى هذا أكثر اللغة لاسيما الألفاظ النادرة والحروف المفردة ....

خامسا: في تداخل اللغات : قال ابن جني في الخصائص إذا اجتمع في الكلام الفصيح لغتان فصاعدا كقول يعلى الأزدي:

فظلت لدي البيت العتيق أخيلهو/// و مطواي مشتاقان له أرقان

فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو في (أخيلهو) و تسكين الهاء في قوله (له) لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة و إذا كان كذلك فهما لغتان وليس إسكان الهاء في (له) عن حذف لحق بالصنعة الكلمة لكن ذاك لغة . و مثله ما رويناه عن قطرب:

وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش /// إلا لأن عيونه سيل واديها

فقال: (نحوهو) بالواو وقال: (عيونه) ساكن الهاء وأما قول الشماخ:

له زجل كأنه صوت حا /// إذا طلب الوسيقة أو زمير

فليس هذا لغتين لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة سينبغي أن يكون ذلك ضرورة و صنعة لا مذهبا و لغة، و كذلك يجب عندي، و ينبغي ألا يكون لغة لضعفه في القياس ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف أما الوصل فيوجب إثبات واوه ك(لقيتوه أمس) وأما الوقف فيوجب الإسكان ك(لقيته وكلمته) فيجب أن يكون ذلك ضروري للوزن لا لغة.

تعليق: لقد اعتبرنا معا لأن العرب قد تفعل ذلك إليه في أوزان أشعارها وسعت تصرف في أقوالها ويجوز أن تكون لغته إحداهما ثم استفاد الأخرى من قبيلة أخرى.

قال الأصمعي: اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: بالصاد وقال الآخر: بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو (الزقر) وعلى هذا يتخرج جميع ما ورد من الداخل , نحو: (قلى يقلى) و(سلى يسلى) فكل ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركبت بأن أخذ الماضي من لغة والمضارع أو الوصف من أخرى لا تنطق بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع بين اللغتين فإن من يقول في المضارع: قلى يقول يقلى والذي يقول يقلى يقول في الماضي قلي، و كذا من يقول (سلا)يقول في المضارع : (يسلو) من يقول فيه: (يسلى) يقول في الماضي : (سلي) فتلاقا أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد من صاحبه ماضيه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة وكذا شاعر و طاهر إنما هو من شعر و طهر بالفتح، وإما بالضم فوصفه على فعيل فالجمع بينهما من التداخل.

وهذا لا يقدح أنها عربية أصيلة، وأن أهلها لا يحسون منها ما يحسه الغريب عنهم و قد يرون هذه الشوائب لطائف و يعيبون اللهجات الأخرى بخلوها منها . ومن

المقرر ألا يحتج بلغة قبيلة عربية على أختها و إلا يحكم النظير بالتخلف على نظيره. و نستخلص ومن جميع ما تقدم ما يلي:"

1- إن لغات القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها والقياس عليها وهذا أمر مجمع عليه من النحاة قاطبة القدامى والمتأخرين، و إن اختلفوا في كيفية الأخذ و مقدار الأخذ و ممن تؤخذ. و إن كان هناك تفضيل قبيلة على قبيلة من حيث الفصاحة إلا أن هذا لم يمنعهم من الأخذ من القبائل الأخرى الأقل منها فصاحة قال الأصمعي: قال أبو عمرو :أفصح الشعراء ألسنا أعربهم أهل السروال وهن ثلاثة:

أ- وهي الجبال المطلقة على تهامة مما يلي اليمن فأولها هذيل وهي تلي الرمل من تهامة .

ب- ثم عليه السراة الوسطى وقد شركتهم ثقيف في ناحية منها.

ج- ثم سراة الأزد أزد شنوءة وهم بنو الحارث بن كعب بن الحارث بن ناصر بن الأزد.

قال أبو عبيد: و أحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :"أنا أفصح العرب بيد أني من قريش وأني نشأت في بني سعد بن بكر ". وكان مسترضعا فيهم وهم اللذين قال فيهم أبو عمرو: أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس .

و قال أبو زيد: أفصح الناس سافلة العالية وعالية السافلة يعني حجز هوازن وأهل العالية أهل المدينة ومن حولها ومن يليها ودنا منها ولغتهم ليست بتلك عنده، و قوم يرون تقدمة الشعر لليمن في الجاهلية بامرئ القيس، وفي الإسلام

بحسان بن ثابت، وفي المولدين بالحسن بن هانئ وأصحابه، وأشعر أهل المدر بإجماع من الناس والاتفاق حسان بن ثابت.

2- إن بعضها قد يكون أكثر شيوعا، وأوسع نفوذا، وأجمل وقعا فلا يوجب هذا أن نقتصر عليه وحده، ولا يحول دون الاستشهاد بغيره والاحتجاج به .

3- إن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته أوألفاظا غير ألفاظها وقد يستغني بها عن لغته أولا يستغني.

4- إن العربي قد يبتكر ويجدد ، وقد يكون ما تفرد به راجعا إلى لغة قديمة وصلت إليه و لم تصل إلى الناس , فالمصادر التي استقيت منها هذه القواعد النحوية دعتهم إلى جمع كلام العرب، فما دام الكلام الذي نريد تحصينه من اللحن هو كلام الله، وأنه نزل بكلام العرب، ولا يأتي ذلك إلا بأن يكون المرء عربي اللسان سليقة أو كالعربي السليقي وأن لا يتكلم في شيء من ذلك جتى يكون عربيا أو كالعربي في كونه عارفا بلسان العرب، بالغا فيه مبالغ العرب، أو مبالغ الأئمة المتقدمين كالخليل ويونس وسيبويه والأخفش والكسائي والفراء ومن أشبههم وداناهم . وليس المراد أن يكون حافظا كحفظهم وجمعا كجمعهم، و إنما أن يصير فهمه عربيا في الجملة و بذلك امتاز المتقدمون من علماء العربية على المتأخرين، إذ بهذا المعنى أخذوا أنفسهم حتى صاروا أئمة. فإن لم يبلغ ذلك فحسبه في فهم القرآن التقليد، ولا يحسن ظنه بفهمه دون أن يسأل فيه أهل المعلم به"[1].

[1] - التواتي بن التواتي، محاضرات أصول النحو، ص161

موقف من القياس:

1- القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة:

مقدمة:

يعد القياس آلية لغوية جيء به لمسايرة التطور اللغوي والتوليد اللساني"فينطلق النحوي في عمله من العناصر المتشابهة فيقوم باستقرائها ليستنتج نتائج عامة وهذه مرحلة القواعد ثم يعمل على تعميم ما تم استنتاجه وتطبيقها على كل النصوص المعتمدة وكذلك على كل النصوص الممكنة وبهذه الكيفية يحصل تجاوز السماع والخروج من إطاره الكمي إلى مجاله الكيفي"[1].

1- **تعريف القياس** لغة: القياس في اللغة مصدر "قاس يقيس بمعنى قدر وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة إليه وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله"[2].

1-1- **القياس عند المناطقة:"** وهو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، وقد عرفه أرسطو في كتابه المباحث بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر، إنه قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر، وبطريقة الانتقال من العام إلى الأقل عموما، وطريقة تبدأ من الأعلى إلى الأسفل، ومن جانب الأجناس الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد، كما يتضح ذلك في المثال: كل إنسان فان، سقراط إنسان، سقراط فان"[3].

1-2- قياس الفقه: وهو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم. وبه تراد الأحكام الإجتهادية إلى الكتاب والسنة، وأثر هذا القياس في النحو واضح، وإذا كان القياس في الفقه كما ذكرنا فإنه يكون من باب الخضوع لحكم التماثل بين الأمور الذي يوجب التماثل في أحكامهما، لأن قضية التساوي في العلة

---

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص65.
[2] - ابن منظور، لسان العرب، مادة ق ا س.
[3] - المرجع السابق، ص 67

أوجدت التماثل في الحكم، فقد نص الشارع الحكيم على حرمة الخمر وهو عصير العنب، ثم عمم الفقهاء حكمها عن طريق القياس على كل شراب مسكر ولو كان من غير العنب، كقياس النبيذ على الخمر للعلة الجامعة بينهما وهي الإسكار فيكون الحكم حرمة النبيذ كحرمة الخمر"[1]

1-3- القياس عند النحاة: واصطلاحا: عرف ابن الأنباري هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا في معناه"[2] وهو في عرف العلماء عبارة تقدير الفرع بحكم الأصل"[3]، وقيل "حمل فرع على أصل لعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة من أربعة أركان أصل وفرع وعلة وحكم أو ما قيس عليه وما قيس وعلة وحكم"[4].

والقياس ضروري للغة تحتمه ضروراتها وتوالدها وتطورها يقول المازني "إنما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك تسمع أنت ولا غيرك أسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد أجزت ظرف بشر وكرم خالد.

قال أبو علي إذا قلت طاب الخشكنان فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب. ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجريته المعرب مجرى الأصول كلامها ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجر وابراشيم وفرند وجميع ما

تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند والصهريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعني النكرات فجر في الصرف ومنعه مجراها. قال أبو علي ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة لما تشتق من أصول كلامها قال رؤبة:

فقلت أنجو النفس إذا نجيت //// هل يعصمني حلف سختيت

---

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص67.

[2] - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص92.

[3] - المرجع نفسه، ص93.

[4] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص68.

قال سختيت من السخت كزحليل من الزحل وحكى لنا أبو عن غبن الأعرابي أظنه قال يقال درهمت الخبازي أي صارت كالدراهم فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي"[1].

"فتبنى النحاة بالقياس وتمسكوا به أشد التمسك يقول ابن جني مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عيون الناس، وقال أستاذه أبو علي الفارسي(377هـ) "الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسالة واحدة من القياس فقد كانت مدرسة القياس من ثمرات تفكيره بفيض غزير حتى قال ابن جني احسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لأصحابنا، وذكر ابن جني انه شاهد أبا علي غير مرة إذا أشكل عليه الحرف الفاء أو العين أو اللام استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه فهذا اغرب مأخذ بما تقتضيه صناعة الاشتقاق" [2].

وكذلك اهتم المتأخرون من النحاة وعلماء الأصول به ورأوا أن لا نحو من دون قياس وفي هذا الصدد يقول ابن الأنباري: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس"[3].

وابن جني "لم يتخذ القياس مذهبا لنفسه فحسب بل كان يغري به ويدعوا إليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول للإنسان إن يرتجل من المذاهب ما يدعوا إليه القياس ما م يلوى بنص أو ينتهك حرمة شرع حتى إذا إداك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل تعده لشاعر مولدا لساجع أو لضرورة لأنه قياس على كلامهم"[4].

2- أركان القياس: يتكون القياس من أربعة أركان:

2-1- المقيس عليه الأصل: المقيس عليه أو الأصل هو المسموع من الكلام العربي الفصيح وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب فيخرج من الندور أو الشذوذ وأن يكون موافقا للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية فلا يجوز القياس على استحوذ واستصوب قال ابن جني: وأما ضعف الشيء في القياس

---

[1] - ابن جني،الخصائص، ج1، ص357.
[2] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص87.
[3] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص70.
[4] - المرجع السابق ، ص97.،

وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل وذلك ونحو: ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طريقها //// ضربك السيف قونس الفرس

قال أراد اضربن عنك فحذف نون التوكيد وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه من الضعف في القياس على ما أذكره لك، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ففي حذف هذه النون نقص الغرض"[1].

وقد يكون المقيس عليه أصلا كما يكون فرعا والأهم أن يتوافر فيه الكثرة والخروج من حد القلة والشذوذ. ويتوزع القياس إلى :

أ-حمل فرع على أصل كإعلان الجمع لإعلال المفرد مثل قيم وقيم.

ب-حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله مثل قام قيام.

جـ- حمل نظير على نظير مثل منعهم (أفعل التفضيل من رفع الظاهر لشبه بأفعل التعجب و جوازهم تصغير أفعل التعجب حملا على اسم التفضيل.

د-حمل ضد على ضد مثل النصب بلم حملا على الجزم بلن فالأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل"[2].

كما أنه ذلك "المطرد سواء أكان أصلا أم فرعا والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معا، أما الاطراد فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلا أو شاذا أو نادرا. و أما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه القاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف. وشرط المطرد في السماع ألا يكون شاذا في القياس. فإذا في القياس مع اطرداه في السماع كما استحوذ فإنه يحفظ ولا يقاس عليه. وإذا اطرد المقيس

[1] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص126

[2] - المرجع السابق، ص80.

عليه في القياس وقل في السماع جار القياس عليه ترخصا في كثرة المسموع، وذلك كأن نقيس عل النسب على شنوءة شني فتقول في حلوبة حلبي. وإذا كثر السماع وخالف القياس لم يجز أن نقيس عليه كما في قرشي وسلمي وثقفي لأن المنسوب إليه ليس مستوفيا لشروط هذا النوع من النسب الذي تحذف فيه الياء ومع ذلك فهو كثير. ومغزى هذا أن موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع فإذا عرفنا هذا فهمنا السبب في قول النحاة إن النحو كله قياس"[1].

2-2- المقيس وهو الفرع "كان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع(أصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وقواعد التصريف من إعلال وإبدال وزيادة وحذف. فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهو من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة من ذكر وحذف ووصل وفصل، وقواعد النحو في عمومها أصلية وفرعية، ولم يقتصر الأمر على صياغة الجديد من الكلمان والتركيب، وإنما كان المقيس في كثير من الأحيان يبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية يختلف النحاة حول قياسها بالأصول، وفي كلتا الحالتين (الصوغ والحمل) كان الأهم دائما تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس"[2].

و"هذا الركن هو الذي خاض فيه النحاة وأرادوا أن يجربوا الصيغ القياسية لقواعدهم ويعمموها وهو نوعان:

أ-نوع قام به العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة لأنه لا يخلو كلام أحدهم من السماع والقياس ومن الصعب الفصل بينهما ورسم حدود فاصلة بين هذا وذاك، كما يدخل في هذا

النوع ما أجراه العلماء من أقيسة من داخل المسموع نفسه فقد أجروا نائب الفاعل على الفاعل وإعراب المضارع على الاسم وان وأخواتها على الأفعال.

ب-ونوع قام به العلماء وجعلوها تمارين تعليمية كأن يقولوا ابن من ضرب ودخل وشرب على وزن جعفر قلت ضربب ودخلل وشربب، قال ابن جني ومما يدل على إن ما قيس على كلام العرب، فإنه من كلامهم أنك لوم مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية الصرف

---

[1] - تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص156.
[2] - المرجع نفسه، ص158.

نحو قولهم في مثل صمحمح من الضرب ضربرب ومن القتل قتلتل فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بد من أن تقول بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف"[1].

والمقيس هو ما تتجدد اللغة به، ويكون الاستعمال أحد العوامل المهمة في وجوده واستمراره ويصبح هو اللغة فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

3-3-العلة: هي "السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة"[2] وهي لازمة من لوازم القياس لكي يكون هناك حكم، وهي المسوغ لتبرير الحكم، قال صاحب المستوفى: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوشاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها"[3].

3-4 - **الحكم:** وهو ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة، فالنحاة حين يقولون يجب فإنهم يقصدون أن هذا أصل من الأصول التي يجوز المتكلم أن يخالفها، فإذا خالفها انتهك حرمة النحو"[4].و"إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"[5] "وقد اتفق النحاة على جواز القياس على قاعدة كل حكم ثبت بورود الاستعمال من الفصحاء إلا إذا كان شاذا، وما تواتر استعماله عند العرب الفصحاء جعله النحاة منطقهم الأول للتجريد، فكان المادة التي جري فيها الاستقراء ثم بنيت منها الأحكام"[6].

و"لا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته، ويدخل في تحديد ثبوت ذلك عن العرب كل ما سبق أن اشرنا إليه تحت عنوان "السماع" من القول في الفصحى واللهجات ولغة الشعر والنثر والرواية والمشافهة والمسموع وكمية المسموع والقبائل وعصر الاستشهاد الخ، مما يعتبر قيودا في فهم ثبوت الاستعمال، أي أنه ليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض

---

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي ، ص55
[2] - المرجع نفسه، ص99.
[3] - السيوطي، الاقتراح، ص249.
[4] - المرجع السابق، ص86.
[5] - المرجع السابق، ص245.
[6] - المرجع السابق، ص86.

ذلك قد يكون شاذا في السماع والقياس معا، وقد سبق القول في ذلك تحت عنوان "المقيس عليه"، وهذه الاستعمالات التي ثبتت عند العرب هي التي جعلها النحاة نقطة الانطلاق لتجريد الأصول (سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة) لأنها كانت هي المادة التي جرى عليها الاستقراء ثم بنيت الأحكام، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها قاسوا على المطرد مما استصحب منها ومما عدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل القياس وجعلوا المقيس فرعا عليه، ولذا يصبح لكل من مصطلحي "الأصل" و"الفرع" معنيين أحدهما تحت "الاستصحاب"، وثانيهما تحت "القياس"[1].

كما أن القياس يقسم إلى قياس تعميم وقياس تعليل:

1- قياس تعميم: "يقوم على مبدأ المقارنة بالتبويب على أساس الجمع بين المتشابهات ولهذا النوع من القياس ثلاث مراحل: المقارنة والتبويب والتعميم. والتعميم أهم مراحله لأنه ثمرة منهج القياس ونتيجته.

هذا الضرب من القياس ضروري لجميع الظواهر اللغوية من أصوات وصيغ وتراكيب، ولعل أشدها ضرورة ما يتعلق بالمسائل النحوية التركيبية لأنها أكثر دقة وتشعبا.

يقوم اللغوي باستقراء النصوص المحدودة فيصنفها ويبوبها ويستنتج منها قوانين للغة في الأصوات والأوزان والصيغ التراكيب ومظاهر التقديم والتأخير والحذف والزيادة، وبذلك نتمكن من معرفة ما هو واجب فيها وما هو جائز وما هو ممتنع، فهذه القواعد الكلية التي تنظم الكلام، وهذا الضرب من القياس كان له شأن عظيم عند العرب، فليس هو في الحقيقة سوى مظهر منهجي يستخدم في علوم الملاحظة التي تقوم على الاستقراء والاستنتاج، إذ لا يمكن حصر المعطيات في قواعد محدودة"[2].

وفي المحصلة أن لقياس التعميم دورين هامين:

"- دورا يتمثل في كونه وسيلة نحوية ضرورية لأصل اللغة واستخراج قواعدها.

---

[1] - تمام، حسان. الأصول.، ص179

[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص71

- دورا يتمثل في كونه وسيلة للاستغلال. ومن هذا النوع يستطيع المتكلم أن يستعمل ما لا يوجد في النص المنقول (السماع)، تلك الصورة المجردة التي خضع لها النص غير المنقول، فهو بناء جديد على نمط ما بني عليه القديم.

إن قياس التعميم أداة وصف وفي الوقت ذاته أداة تعميم، فهو وصف لمادة لغوية محدودة، وتعميم للمبادئ التي تقوم عليها، إنه وسيلة خلق وتوليد.. ولم يحصر العرب القياس في هذا القياس اللغوي البحت بل وسعوا نظامه وأخضعوه لشروط متعددة وصارمة جعلته يتجه اتجاهات غير لغوية، وذلك نتيجة للتأثر بالمنطق ابتداء من القرن الثالث الهجرة عندما أصبح النحو ميدان تنافس ومجال مناظرات ومحل مماحكات، فصارت المناظرات العلمية رياضية ذهنية يتبارى فيها العلماء بقوة الجدل وشدة البناء المنطقي وليس بقوة الحجة وشدة البناء اللغوي بل للجدل المنطقي.

أخذ النحاة من المنطق أدواته وصار منهجهم المنطقي غاية عندهم، وكان مما ساعد على انتشار المبادئ المنطقية بين اللغويين ذلك النزوع العلمي الذي نشا بين البصريين والكوفيين حيث تغلغل القياس في فكرهم، فأنبرى كل فريق يبحث عن الوسيلة المثلى للتغلب على الفريق الآخر بأية حجة ولو كانت غير لغوية، فيحاول ما استطاع البرهنة على ضعف موقف خصومه، ويجد في البحث على أدنى دليل ولو كان مصنوعا ليدحض به حجة الطرف الآخر، وفي غمرة المنافسة والملاحظة يلجأ كلا الفريقين إلى استعمال النوع الآخر من القياس ويعممه على كل النصوص، ولكنه يصبح غير كاف إذا اشتد النقاش واحتدم الحوار وتعارضت الأدلة".

2- قياس التعليل: يرمي هذا النوع من القياس إلى البحث عن علة الظواهر اللغوية بخلاف الرأي الأول الذي يرمي إلى الوصف والتعميم للظواهر اللغوية، وللفرق بين القياسين نسوق المثال التالي: "دخول اللام في خبر لكن" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز اللام في خبر لكن كما جاز في خبر إن نحو : ما قام زيد لكن عمرا لقائم. وذهب البصريون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن. واحتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس. أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها في قول الشاعر (مجهول):

يلومنني في حب ليلى عواذلي /// ولكنني من حبها لعميد.

وأما القياس فلأن الأصل في لكن: لا +ك+إن فصارت جميعها حرفا واحدا، ورد البيت للجهل بقائله لشذوذه فلا يؤخذ بمثله، إن هذا البيت لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر إن ولكن للاستدراك واللام للتوكيد والتوكيد في البيت غير مراد، والأصل ألا يزاد شيء إلا المعنى.

وهذا القياس الذي قام به الكوفيون وأجروه بين لكن وإن هو افتراض وليس فيه استعمال، وإنما هو صورة ذهنية ترضي المنطق ولا ترضي اللغة وهذا من قياس التعليل"[1].

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص73

2- موقف ابن مضاء من القياس

مفهوم القياس: كما نعلم أن القياس هو" في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"[1] وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[2]، وهو أحد الأدلة الأساسية لعلم أصول النحو، كما أنه يشمل على أربعة مكونات وهي المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم.

ابن مضاء والقياس: يقول ابن مضاء "والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل أحد من النحويين جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمها إلا إذا كانت علة الحكم الأصل موجودة في الفرع ، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل"[3]، وفي هذا " كان موقف ابن مضاء من القياس على جهتين أولهما أنه كان لا يمانع في الاحتكام إليه إذا كان فيه ما يؤيده من السماع أو ما فيه نص على قول فقهاء الظاهرية، أما إذا خلا من ذلك فهو ضرب من التقول والإدعاء الذي قال عنه ابن حزم يحلل الحرام ويحرم الحلال.

فالأول يمثله القياس النحوي الذي مداره القوانين النحوية، والذي عرفه النحاة بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، فهو قياس قائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد، فالمنقول المطرد هو القاعدة وغير المنقول هو المثال، قال في باب التنازع بعد أن عرض صورا منه بين الأفعال" وتقول أعلمت وأعلمني زيد عمرو منطلقا" على التعليق الثاني، وعلى التعليق الأول" أعلمت وأعلمنيه اياه زيدا عمرا منطلقا".. ورأي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على معول واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير. ففكرة القياس ترتبط ضمنيا بمسألة النص، فإن وجد جاز وإلا فلا وهو مذهب أهل الظاهر.

---

[1] - ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص93

[2] - المرجع نفسه، ص45

[3] - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1، 1947، القاهرة، ص156

وأما الثاني فيمثله القياس العقلي، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، إذ يرى أن النحاة لم يتحروا الدقة فيه، ذلك أنهم يحملون الأشياء على أشياء دون أن تكون صلة كاملة بين الأمرين، أي أن المشابهة غير تامة بين المقيس والمقيس عليه، فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كن حكمه مجهولا والشيء المقيس عليه معلوم، وكانت العلة الموجبة للحكم موجودة في الفرع. ومن الأمثلة القياسية التي حكم بها ابن مضاء بفسادها القول بقياس عدم الصرف في الأسماء على الأفعال لعلة الشبه بينهما في عدم لحاق التنوين والجر بالفعل، إذ أن العلة في عدم تنوين الفعل ثقله والأسماء غير المنصرفة ثقيلة لعدم دورانها على الألسنة لذلك لم يلحقها التنوين، فمنعت من الصرف كما الفعل وصار الجر تبعا له"[1].

فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمدا على أساسيين:

"احدهما عقلي يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه

والآخر: لغوي وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك، أو بعبارة أخرى إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم.

ولقد التزم ابن مضاء هذا الرفض في الأمثلة التي وردت في ثنايا الكتاب وهذه بعضها:

في الاسم الذي لا ينصرف قال: فإن كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام العلتين فإن كل واحدة من العلتين تجعله فرعا منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين... والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خف، وإذا قل استعماله ثقل، وهذه الأسماء وغيرها أكثر استعمالا منها فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له.

وليس يحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، وأما ذلك ففضل، هذا لو كان بينا، فكيف به وهو ما هو بالضعف لأنه ادعاء أن العرب أرادته، ولا دليل على

[1] - ربيح عمار، ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه..ثورة في النحو، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد2009، جامعة بسكرة، 54

ذلك إلا سقوط التنوين وعد الخفض، وهذان إنما هما للأفعال، فولا شبه الأفعال لما سقط منها ما يسقط من الأفعال"[1].

وابن مضاء يرفض هذا القياس معتمدا على أساسيين لغويين:

"الأول: معرفة تلك الصفات التي توجد في الأسماء غير المنصرفة"العلل" بصرف النظر عن تلك المشابهة المدعاة.

الثاني: أن النحاة يدعون أن العرب أرادت هذا القياس، والعرب لم ترد ذلك، أو بعبارة قريبة العرب لم تستعمل ذلك. وفي هذا الاقتباس رفض قياس استتار الضمير في غير العطف قياسا على العطف، مستندا أيضا في رفضه إلى أساس لغوي وهو مناقشة الظن الذي عقد به النحاة هذا القياس، فالظن ليس نصا من النصوص بل أمرا عقليا يفترض أشياء ويرتب عليها أحكاما لا داعي إليها، فمما أحرى ألا يعتمد، وألا يعتمد أيضا ما ترتب عليه من قياس.

فابن مضاء يقبل قياس النحو ويرفض القياس العقلي، معتمدا في قبوله ورفضه غالبا على احترام النص اللغوي، فقبل على أساسه وفض أيضا على الأساس نفسه"[2].

2- اضطراب القياس في رأي ابن مضاء:

لم يتعرض ابن مضاء لهذا الموضوع صراحة، ولم يتناوله بطريقة مباشرة بل أشار إلى ما يجره تعدد الأقيسة من اختلاف واضطراب لا طائل وراءهما في حديثع عن التمارين غير العملية.

فهناك قياسان لبناء" فعل" من(البيع) أحدهما (بوع) قياسا على (موقن وموسر) والآخر (بيع) قياسا على (بيع وغيد) وقد ذكر ما ترتب على ذلك من اضطراب قائلا" وأما أي الرأيين من الصواب؟ فلكل من الرأيين حجة، فحجة من أبدل الياء واوا أن (بوعا) مفرد وحمله على (موسر) ونظرائه أولى من الحمل على الجمع، وأيضا فإنا وجدنا الآخر يتبع

[1] - محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط4، 1989، القاهرة، ص86
[2] - المرجع نفسه، ص87

الأول أكثر مما يتبع الأول الآخر، وحجة من قال(بيع) بالكسر قياسه على (بيض) وإبدال الضمة كسرة لتصبح الياء أولى من رد الياء إلى الواو، لأن الياء أخف وهي الغالبة على الواو، وكا يتبع الآخر الأول كذلك يتبع الأول الآخر، قالوا في تصغير "شيخ" "شييخ" وكسرت الشين من أجل الياء".[1]

كما تكلم ابن مضاء ردا على النحاة قائلا:

"وهذه مسألة واحدة فكيف إذا كثر من هذا الفن وطال فيه النزاع وامتدت فيه أطناب القول مع قلة جداه وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه.

النزاع والاضطراب في القياس لا جدوى منه في رأي ابن مضاء، وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة، وقد وضع ذلك في أمرين:

الأول: ليس هذا من اللغة الفصيحة التي يحتاجها الناس، فحاجة الناس إلى معرفة اللغة لا تفتقر لهذا الاضطراب والنزاع.

والثاني: أنه مظنون مستغنى عنه، والظن ليس نصا من نصوص اللغة، ومن أهم ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة"[2].

1- موقف ابن مضاء من قياس التمارين الغير عملية:

يرى ابن مضاء ي قياس التمارين غير العملية مايلي:

ففي الجمل الغير العملية: قال تقول(أعلمت وأعلمني زيد عمرا منطلقا) على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا وعمرا منطلقا) وفي التثنية(أعلمت وأعلمانيها إياهما الزيدين العمرين منطلقين) وفي الجمع(أعلمت أعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين) تقدير الكلام(أعلمت الزيدين العمرين منطلقين، وأعلومنيهم إياهم) قال: ورأي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام

[1] - المرجع نفسه، ص88

[2] - المرجع نفسه، ص88

العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم.

وفي المفردات غير العملية قال: ومما ينبغي أن يسقط من النحو(ابن من كذا مثال كذا) كقولهم ابن من (البيع) مثال (فعُل) فيقول قائل(بوع) أصله (بيع) فيبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها لأن النطق بها ثقيل، ومن قال (بيع) بالكسر كسر الباء لتصبح الياء كما قالت العرب(بيض عيد وغيد) في جمع(بيضاء وعيناء وغيداء) ثم قال بعد أن ذكر النزاع والمجادلات في احتجاج كل لرأيه، وهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أكثر من هذا الفن وطال فيه النزاع وامتدت فيه أطناب القول مع قلة جداه وعدم الافتقار، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"[1].

وقد بنى ابن مضاء القياس على:

"أولا: بهد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه، إنها علاقة مختلفة أدت إلى هذه التمارين التي لا تجدى، فقياس الأفعال الدالة على ثلاثة مفاعيل على ما يدل على مفعول به واحد قياس بعيد في التنازع-والمفردات التي تبنى على غيرها- سواء أكان الغير الصيغة أو كلمة- أيضا من القياس المختلق، لأن القياس في المفردات له أبواب خاصة محددة، فليس لأحد أن يخترع في اللغة كما يريد، ولذلك وصفه بأنه ينبغي أن يسقط من النحو، ووصفه أخيرا بعدم الجدوى.

ثانيا: اللغة لا تؤدي ذلك القياس، فالجمل الغير العملية لم يأت لها نظير في كلام العرب، والمفردات غير العملية لا تفيد في معرفة اللغة الفصيحة الصحيحة"[2].

فابن مضاء رفضه للقياس لأنه لا يوصلنا إلى اللغة الصحيحة.

[1] - المرجع السابق، ص90

[2] - المرجع نفسه، ص90

3- موقف المحدثين من القياس

أخذ القياس حيزا كبيرا من النقاش والتحليل لما له دور هام في التفكير اللغوي العربي القديم والحديث، والنحاة العرب المعاصرون قد أدلوا بدلوهم في أهمية القياس ومن الآراء :

1- تمام حسان: يرى تمام حسان "أن القياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي والقياس النحوي، فالأوّل هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنما يكون تطبيقا أمّا الثاني فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. والقياس التطبيقي الاستعمالي هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة، فللطفل ملكة فطرية تجعل في استطاعته أن يكتسب اللغة التي يسمعها من حوله بواسطة استظهار نظامها وتشرب طرق تركيبها ، وهذا القياس الاستعمالي نفسه هو الذي يسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه في حجرة الدراسة، مع فارقين أساسيين بينه وبين القياس الاستعمالي في محيط المدرسة"[1].

2- عبد العال سالم مكرم: يرى عبد العال سالم مكرم "أن قياس عبدالله بن أبي اسحاق والأقيسة النحوية التي ظهرت على يد النحاة بعده إلى عصر سيبويه لم يكن قياس منطق وجدل بل قياس فطرة وطبيعة، ومن البديهي أن الإنسان يقارن بين الأشياء فيعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة ثم يستنبط من هذه الصفات المتشابهة مقاييس وأصوله"[2].

ويقول " وموطن العجب في هذه الإجابة استنكار عبد الله بن أبي إسحاق لهذا السؤال و استنكار يدل على منهجه في الدراسة النحوية، فإن لغات العرب واسعة و متعددة و الاعتماد عليها يوقع في اضطراب لغوي، ولذلك فإن المنهج السليم في رأيه هو استقراء مستوى معين من كلام العرب، و القياس عليه بغض النظر عن اللهجات المختلفة، ومن هنا قال قولته المشهورة :" عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[3]. وقد أشار الدكتور علي أبو المكارم إلى هذا المعنى فقال :" المقيس عند ابن أبي إسحاق هو ما ننشئه من نصوص لغوية

---

[1] - تمام حسان، الأصول، ص151 .

[2] - عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، 1993، بيروت، ص105

[3] - المرجع السابق، ص110

، والمقيس عليه ليس كلام العرب بل ما أطرد من هذا الكلام و انقاس حتى أصبح قاعدة"[1] . وقد رد عبد العال سالم مكرم فأحسن الرد فقال: والحق أن قياس عبدالله بن أبي اسحاق والأقيسة النحوية التي ظهرت على يد النحاة بعده إلى عصر سيبويه لم يكن قياس منطق وجدل بل قياس فطرة وطبيعة، ومن البديهي أن الإنسان يقارن بين الأشياء فيعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة ثم يستنبط من هذه الصفات المتشابهة مقاييس وأصوله"

3- أما منى إلياس تقول: "إن ابن إسحاق أول من اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر في العربية تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها ، وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك؛ بمعنى أن في أمور اللغة ما لا يؤخذ غلا عن الطريق السماع البحث دون أن يكون خاضعا لقانون مطرد ، وأن ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون . وأنه جعل همه في تقري هذه الظواهر و استظهاره القوانين الجامعة ، و هذا ما عناه بقوله ليونس إبن الحبيب:" عليك بباب من النحو يطرد و ينقاس"[2].

4- كمال بشر: يقول اتخذ العرب" القياس المنطقي لهم منهجا وطريقا من طرائق التفكير في النحو. والقياس في حد ذاته مبدأ مقبولا ومشروعا في كل العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، وأن يكون المقيس عليه في اللغة بالذات له واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحيل لكلام"[3] ويذهب إلى أبعد ذلك عندما يعتقد أن النحاة القدامى كانوا يفضلون القياس على كلام العرب المسموع، " ولكن علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدأ وبالغوا في الالتزام بأحكامه، حتى لقد كانوا يقبلون ما يجيزه القياس المنطقي وإن لم يرد به سماع. ويفضلون لغة قبيلة على لغة قبيلة أخرى ، على أساس من القياس لا على أساس الظواهر اللغوية التي تتمتع بالأفضلية، بسبب سعة الانتشار واطّراد الخواص وتوافقها"[4]، ويرى كمال بشر أنّ النّحاة اشتطوا في

---

[1] - علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي، القاهرة الحديثة للطباعة، 1971، القاهرة، ص93.

[2] - منى إلياس، تاريخ النحو العربي، ص93

[3] - كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر،1999، القاهرة ، ص140

[4] - المرجع نفسه، ص 140.

استعمال القياس فتشعبوا به كل مذهب،" ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزوه إلى توسيع دائرة القياس وتشعيب مسائله..."[1].

5- محمد عيد: أما محمد عيد فقد راح يعلل فكرة تأثر القياس عند ابن الحضرمي نتيجة نسبه الأعجمي فيقول :" إنه كان هو وتلميذه عيسى بن عمرو من الموالي الذين لهم صلة بمن يعرفون هذه الثقافة مما يشير مع عوامل أخرى إلى أن منشأ الفكرة هو المنطق اليوناني والنحو السرياني، فالمنطق كان أهم ما عرف عن أرسطو والقياس أحد أبحاث المنطق الرئيسية"[2] ويرى "أنّ رفض اتخاذ القياس منهجا للبحث ليس رفضا تحكميا، بل رفضا يقوم على أسس علمية، ذلك أنّ اتخاذ القاعدة أساسا ثم فرضها على المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنه يقوم أساسا على التحكم، إذ يبدأ من النهاية إن صح هذا التعبير، والتحكم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية"[3].

6- إبراهيم السامرائي: يقول " إن التماس العلة والتمسك بالقياس لا يلتئم والطبيعة النحوية وكان عليهم أن يقتصروا على وضع شييئ يعصم اللسان من اللحن .. ولكن النحاة ابتداء من أبي اسحاق الحضرمي ساروا في السبيل محاكاة للمناطقة والمتكلمين وأصحاب الجدل وكان من تمام الأدوات لدى المثقف أن يلم بمنطق أرسطو وحكمة سقراط ولذلك أقبلوا على ذلك إقبالا كلفهم عناء ولا سيما في علوم العربية"[4]

مهدي المخزومي: " وبدلا أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم، حتى استحالت اللغة أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة، ناسين أنّ اللغة وإن كانت

---

[1] - المرجع نفسه، ص140

[2] - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة وآراء ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4ا 1989، القاهرة، ص99.

[3] _ المرجع نفسه، ص99.

[4] - السامرائي، النحو العربي، دار الصادق، 1968، بيروت، ص19

أداة للفكر، ليست هي الفكر نفسه ،وليست أحكامها أحكامه، وناسين أنّ اللغة تتطوّر وتخضع لعوامل نفسية واجتماعية وبيئية"[1].

المبحث الرابع: في العلة

1- العلة وأنواعها

[1] - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، ط2، 1957، مصر، ص46

-1-العلة: هي "السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة"[1] وهي لازمة من لوازم القياس لكي يكون هناك حكم، وهي المسوغ لتبرير الحكم، قال صاحب المستوفى: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوشاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها"[2].

وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاث: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية.

3-1-1-العلل التعليمية: "هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما عليه نظيره فقسنا عليه، مثال ذلك إنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وراكب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل وركب فهو راكب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم إن قيل بما نصبتم زيدا؟ قلنا لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه وكذلك قام زيد إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فهذا ما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب"[3].

والعلة التعليمية ملمح من ملامح الشبه الذي يقرب بين الشيئين، فيجعلهما تحت حكم واحد، وبذلك تستمر اللغة وتتجدد وفق نظامها الأصيل فيتصل اللاحق بالسابق دون عناء"[4]

وابن مضاء القرطبي لا ينكر هذا النوع من العلل ويسميها العلل الأولى ويمثل لها فيقول: وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ما قولنا: قام زيد: لمَ رفعَ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل في العربية مرفوع"[5].

3-1-2-العلل القياسية: يأتي الزجاجي بمثال: فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بأن في قوله إن زيدا قائم ولم وجب أن تنصب **إن** الاسم في: إن زيدًا قائمٌ، فالجواب في ذلك أن يقول لأنها أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فاعملت إعماله لما

---

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص99.
[2] - السيوطي، الاقتراح، ص249.
[3] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
[4] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص100.
[5] - - المرجع نفسه ، ص100.

ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك"[1]، ويمكن أن تعرف كالتالي: "هي التي يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالاعتماد أو بافتراض شبه بين المقيس والمقيس عليه"[2]، كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه مثل تخصص الاسم بعد شياعه، مثلا: (يقوم) يصلح للحال والاستقبال، وبدخول السين وسوف يختص بالاستقبال.

أما في الاسم فأنت تقول: رجل يصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص وصار يدل على رجل بعينه، وبهذا التخصص الملحوظ بعد الشياع شابه الفعل المضارع الاسم، ولما كان الاسم معرباً فكذلك ما شابهه يصبح معرباً في ضوء تقدير أو قياس الشبه هذا.

والعلة التي جمعت بين الفرع والأصل، الفرع (الرجل سيقوم) والأصل (رجل يقوم) هي علة اختصاص بعد دلالة على العموم.

-فالأصل في (رجل) الدلالة على العموم، وبإضافة (ال) يتخصص فيدل على رجل بعينه (الرجل).

- كذلك يقوم فعل يدل على الحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين (سيقوم) أصبح مختصا بالاستقبال"[3]

3-1-3-العلل الجدلية النظرية: يقول الزجاجي: هي كل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وهو ذاك فرع ثان. فأي

---

[1] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
[2] - المرجع السابق ، ص101.
[3] - السعيد شنوقة، في أصول النحو، ص131.

علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول. وأي قياس اطراد ؟ "[1] وهي أسئلة فلسفية كلامية من أجل إثبات هذا النوع من العلة.

و"ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت غلى سجيتها وطبعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لمسا عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وان لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخير الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة مما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها". وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[2].

3-2- موقف النحاة من العلة: وقف النحاة من العلة موقفين متباينين:

1- يرى فريق من النحاة أن العلل مبرر وسائل لإدراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء، وليس من الضروري أن يكون العرب قد تعدوها في كلامهم.

2- يرى فريق آخر أن للعرب وعيا بالعلل وأنهم قصدوها في كلامهم وتمثلوا موجباتها.

يمثل الموقف الأول: الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ يرى أن التعليل عملية نسبية تقوم على التأويل ولم تنقل عن العرب بل هي من عمل النحاة، فيقول: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن لم تكن علة له

[1] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.
[2] - المرجع نفسه، ص65.

فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عندي حكمة بانيها بالخير الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيره علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1].

أما الموقف الثاني: فيمثله ابن جني ويعقد له بابًا في الخصائص، فيقول: "باب في العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملنا عليها: "اعلم أن هذا الموضع في تثبته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس بهم مسكة وعصمة لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا وكذا وفعلت كذا وكذا وهو أحزم لها وأجمل بها وأول على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقرّبها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقه وكلفته، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا في شيء منه، وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم(...) ألا ترى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه"[2].

أما عن" اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة مثل إن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبان وهذا لا يكسبنا إن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبين فضل هده اللغة على غيرها، قال ابن جني: هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز فأما في الحقيقة فإنه شرح وتتميم للعلة، ألا ترى انه إذا قيل لما ارتفع الفاعل قيل لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقل في جواب رفع زيد من

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص106.
[2] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص337.

قولنا قام زيد إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله أنه ارتفع لأنه فاعل حتى يسال فيما بعد عن الغلة التي لها رفع الفاعل"[1].

فالعلة ضرورية لكي يتحقق القياس الصحيح بين الأصل والفرع وتتجدد اللغة تجددا مثمرا ومقبولا.

4- الحكم: وهو ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة، فالنحاة حين يقولون يجب فإنهم يقصدون أن هذا أصل من الأصول التي يجوز المتكلم أن يخالفها، فإذا خالفها انتهك حرمة النحو"[2].و"إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"[3] "وقد اتفق النحاة على جواز القياس على قاعدة كل حكم ثبت بورود الاستعمال من الفصحاء إلا إذا كان شاذا، وما تواتر استعماله عند العرب الفصحاء جعله النحاة منطقهم الأول للتجريد، فكان المادة التي جري فيها الاستقراء ثم بنيت منها الأحكام"[4].

و"لا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته، ويدخل في تحديد ثبوت ذلك عن العرب كل ما سبق أن اشرنا إليه تحت عنوان "السماع" من القول في الفصحى واللهجات ولغة الشعر والنثر والرواية والمشافهة والمسموع وكمية المسموع والقبائل وعصر الاستشهاد الخ، مما يعتبر قيودا في فهم ثبوت الاستعمال، أي أنه ليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض ذلك قد يكون شاذا في السماع والقياس معا، وقد سبق القول في ذلك تحت عنوان "المقيس عليه"، وهذه الاستعمالات التي ثبتت عند العرب هي التي جعلها النحاة نقطة الانطلاق لتجريد الأصول (سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة) لأنها كانت هي المادة التي جرى عليها الاستقراء ثم بنيت الأحكام، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها قاسوا على المطرد مما استصحب منها ومما عدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل

---

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص268.
[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص86.
[3] - المرجع السابق، ص245.
[4] - المرجع السابق، ص86.

القياس وجعلوا المقيس فرعا عليه، ولذا يصبح لكل من مصطلحي "الأصل" و"الفرع" معنيين أحدهما تحت "الاستصحاب"، وثانيهما تحت "القياس"[1].

[1] - تمام، حسان. الأصول.، ص179

2- التعليل النحوي

1- التعليل لغة واصطلاحا:

لغة: جاء في لسان العرب "العلّة والعلل: الشربة الثانية ، وقيل الشرب بعد الشرب ،والعلة المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول"[1].

والتعليل اصطلاحا: "التعليل في عمومه بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول، والتعليل في النحو تفسير اقتراني يبن علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة".[2]

التعليل في مفهومه العام، تبيين سبب الشيء وعلته وتقرير ثبوت المؤثر لثبوت الأثر .

والتعليل في النحو بيان علة الإعراب أو البناء في الألفاظ داخل التركيب.

2- مراحل تطور التعليل النّحوي:

تبدأ ارها صات التعليل في روايات نشأة النحو العربي حتى ظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي مفتتحا مرحلة النمو والارتقاء التي أتت أكلها إزهارا ونضوجا وحيوية من ابن السراج ت316 الذي حاول التنظير لاعتلالات النحاة حتى أبي البقاء العكبري ت 616 ه الذي صاغ النحو العربي وفق العلل لتبدأ مرحلة رابعة فيها مراجعة للعلل وترجيح بينها.

2-1- مرحلة النشوء والتكوين: "تعود إرهاصات التعليل النحوي الأولى إلى روايات الأولى النحو العربي تشير إلى إدراك واضع النحو-أيا كان- خطر الانحراف عن سنن العرب في كلامهم وضرورة استنباط قوانين مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيس الناس

[1] - ابن منظور، لسان العرب، مادة ع ل ل

[2]- حسن سعيد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص29.

ولا سيما غير العرب عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه بسبب ارتباط اللغة العربية بالإسلام الذي جاء للناس كافة" ويعد بن عبد الله بن اسحاق الحضرمي ت117ه أول من بعج النحو ووظف العلل في تشابه القاعدة النحوية **فقد قيل: إنه" أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، وفي رواية ومد القياس وشرح العلل مما جعل الأستاذ أحمد حسن الزيات يصفه بأنه معلل النحو".**

ويبدو أن التعليل عند ابن أبي اسحاق له مظهران:

أولهما: إعطاء حكم ما توجد فيه العلة الخاصة من كلام الناس حكم ما توجد العلة نفسها من كلام العرب المطرد الذي جرده بقاعدة عامة فتصبح القاعدة التي جردها باستقرائه الناقص علة للحكم النحوي كما في اعتراضه على قول الفرزدق:

مستقبلين شمال الشام تضربنا /// على زواحف تزجى مخهارير

إذ قال له:"إنما هي رير" لأن مقتضى القاعدة التي جردها من كلام العرب المطرد أن هذا الموضع موضع رفع، لأن ابن أبي اسحاق كان معنيا بما يطرد وينقاس.

وأما ثانيهما: فهو التأويل وهو التماس التخريج لما يأتي مخالفا لكلام العرب المطرد فقد أخذ على الفرزدق بيت في شعره فقال: أين هذا الذي يجر خصيبه في المسجد يعني ابن أبي اسحاق ألا يصلحه وفي رواية أخرى مابال هذا لا يجعل بحيلته وجها.

ولم يجد ابن أبي اسحاق مانعا لفظيا أو معنويا يمنع من إجازة قول الفضل بن عبد الرحمن:

فإيّاك إيّاك المراء فإنّه للشّر دعّاء وللشّر جالبُ.

فقد عد تكرار إياك مرتين عن حرف العطف قبل المحذر منه ورضي يونس تعليل شيخه وأجاز البيت"[1].

2-2- مرحلة النمو والارتقاء: وتبدأ من الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175ه إلى نهاية القرن الثالث الهجري.

فقد وظف الخليل التعليل النحوية في استنباط القاعدة النحوية، "فقد سئل فقيل له-: "عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار.

وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها".[2]

أما سيبويه فقد اتخذ طريقة الاستقراء والوصف وتعليل الوصف والتقعيد" فمن تعليلات الوصف أنه كان يناظر بين النصوص، فيقرن بين النظير والنظير الذي يشبهه، ففي الكتاب ونظير" لات" في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه "ليس" و"لا يكون" في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيدا ولا يكون بشرا،

[1] - المرجع السابق، ص38
[2] - الزجاجي، العلل، ص65

فتناظر "لات" و"ليس" ولا يكون" في الاستثناء، أتاح له تعليل إضمار اسم "لات".

وروى سيبويه عن الخليل تردد المنادى بين البناء والإعراب فقال: زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا حين طال الكلام، كما نصبوا"هو قبلك وهو بعدك"، ورفعوا المفرد كما رفعوا "قبل وبعد" وموضعهما وذلك قولك: يازيد ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه من قبل"[1].

2-3- مرحلة النضج والازدهار: بدأت هذه المرحلة منذ القرن الرابع الهجري وذلك بالاعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه،" ويعد ابن السراج أبو بكر محمد بن السري ت 316ه بادئ هذه المرحلة والذي نظر " في اعتلالات النحويين فوجدها على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لما صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا؟ ولما إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمن العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[2].

وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاث: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية.

أ- العلل التعليمية: "هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما عليه نظيره فقسنا عليه، مثال ذلك إنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وراكب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل وركب فهو راكب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم إن قيل بما نصبتم زيدا؟ قلنا لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه

[1] - حسن سعيد خميس الملخ.نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، 41

[2] -المرجع نفسه، ص52

ونعلمه وكذلك قام زيد إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فهذا ما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب"[1].

والعلة التعليمية ملمح من ملامح الشبه الذي يقرب بين الشيئين، فيجعلهما تحت حكم واحد، وبذلك تستمر اللغة وتتجدد وفق نظامها الأصيل فيتصل اللاحق بالسابق دون عناء"[2]

وابن مضاء القرطبي لا ينكر هذا النوع من العلل ويسميها العلل الأولى ويمثل لها فيقول: وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ما قولنا: قام زيد: لمَ رفعَ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل في العربية مرفوع"[3].

ب-العلل القياسية: يأتي الزجاجي بمثال: فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بأن في قوله إن زيدا قائم ولم وجب أن تنصب **إن** الاسم في: إن زيدًا قائمٌ، فالجواب في ذلك أن يقول لأنها أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فاعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك"[4]، ويمكن أن تعرف كالتالي: "هي التي يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالاعتماد أو بافتراض شبه بين المقيس والمقيس عليه"[5]، كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه مثل تخصص الاسم بعد شياعه، مثلا: (يقوم) يصلح للحال والاستقبال، وبدخول السين وسوف يختص بالاستقبال.

أما في الاسم فأنت تقول: رجل يصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص وصار يدل على رجل بعينه، وبهذا التخصص الملحوظ بعد الشياع شابه الفعل المضارع الاسم، ولما كان الاسم معرباً فكذلك ما شابهه يصبح معرباً في ضوء تقدير أو قياس الشبه هذا.

---

[1] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص100.
[3] - - محمد خان، أصول النحو العربي ، ص100.
[4] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
[5] - المرجع السابق ، ص101.

والعلة التي جمعت بين الفرع والأصل، الفرع (الرجل سيقوم) والأصل (رجل يقوم) هي علة اختصاص بعد دلالة على العموم.

-فالأصل في (رجل) الدلالة على العموم، وبإضافة (ال) يتخصص فيدل على رجل بعينه (الرجل).

- كذلك يقوم فعل يدل على الحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين (سيقوم) أصبح مختصا بالاستقبال"[1]

ج-العلل الجدلية النظرية: يقول الزجاجي: هي كل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وهو ذاك فرع ثان. فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول. وأي قياس اطراد ؟ "[2] وهي أسئلة فلسفية كلامية من أجل إثبات هذا النوع من العلة.

و"ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت غلى سجيتها وطبعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لمسا عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وان لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخير الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة مما عللته من النحو هو

[1] - السعيد شنوقة، في أصول النحو، ص131.
[2] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.

أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها". وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[1].

يرى ابن جني أ ن "علل النحو على ضربين:

الضرب الأول: العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحوي ثبت بالسماع المطرد عن العرب كعلل رفع الفاعل أو نصب المفعول أو جر المضاف إليه، لأن هذه العلل أيا كانت لن تؤدي إلى إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، ومن ثم فهي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجودي على المعلول، وهذا هو المفهوم النحوي للعلل الموجبة.

أما الضرب الثاني: فهي العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أوأكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوزة لوجه غير نافية لغيره كما في قول ابن جني:" ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حنيئذ مخيرا في جعلك النكرة إن شئت حالا وإن شئت بدلا، فتقول على هذا "مررت بزيد رجل صالح" أو مررت بزيد رجلا صالحا" على الحال، ويسمي ابن جني العلة المجوزة سببا، فالعلة هي التي توجب الحكم النحوي وتنفي غيره، والسبب هو الذي يجيز النحوي ولا ينفي غيره. لكن النحاة في عمومهم يدخلون السبب في دائرة العلة ويجعلونه مرادفا لمصطلح العلة"[2].

ويرى ابن جني أن العلة النحوية ليست مطلقة بل مقيدة بالوصف أو التخصيص، وإلا تخلفت في بعض المواضع عن معلولها وقصرت عن الجري معه على نهج واحد، فالاحتياط أو التقييد في العلة بالوصف أو التخصيص يطوي الحالات النائية عن العلة تحت جناحها، كما في عد الفاعلية علة الرفع إذ تخرج عن هذه العلة الأسماء المبنية والجمل المصدرية لأنها ليست مرفوعة حقيقة نحو: جاء زيد، أو محلا نحو: جاء هذا، او تقدير نحو: يشرفني أنني تلميذك، وكلما تعددت جهات نقض احتاجت إلى التقييد.

وتعدد العلل له صورتان:

الأولي: الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر مثل الاختلاف في رفع المبتدأ أو رفع الخبر مما يتجاذب الخلاف في رفع علله والحكم واحد.

والثانية: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجراءهم إياها مجرى "هل" ونحوها مما لا يعمل، فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول "ليس" عليها

---

[1] - المرجع نفسه، ص65.

[2] - حسن سعيد خميس الملخ.نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص66

ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها، وكأن بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزئها كقولك "ما زيد أخوك،وما قام زيد، أجروها مجرى "هل" ألا تراها دخلة على الجملة لمعنى النفي دخول "هل" عليها للاستفهام ولذلك كانت عند سيبويه لغة تميم أقوى قياسا من لغة الحجازيين"[1].

أما التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني ت471ه "فقد قسم النحو إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يعنى فيه بتقرير المبادئ والأحكام العامة كرفع المبتدأ والفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، وما غيه من غير بحث في مسال التقدير والمحل.

المستوى الثاني: توسيع المبادئ العامة بمعرفة صور المبتدأ وأنواع الخبر وأحكامهما، وإعراب مواضع الجمل والتوابع، وإليها من غير بحث في عللها.

المستوى الثالث: يجاوز الكلام عن الأحكام والمبادئ إلى الكلام على أغراض واضع اللغة، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع وتقرير المقاييس التي اطردت عليها، وذكر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أجريت عليه"[2].

ودرس عبد القاهر الكلام في إطار أوسع وأشمل لذا فقد حدد مفهومين يضبطان تردد التعليل بين منازل اللفظ والمعنى.

الأول: مفهوم الصواب النحوي فيشترط في أي جملة عربية أن تكون على وجه من الوجوه الصحيحة نحويا.

الثاني: مفهوم الصواب السياقي وهو الذي يحدد الوجه النحوي الأكثر ملاءمة للسياق الكلامي، فينحل الكلام إلى أربع أقسام:

الصواب نحوا وسياقا وهو أعلى درجات الكلام كالقرآن الكريم والحديث الشريف وعموم شعر العرب الفصيح، وتندرج تحت هذا القسم علل الحذف والتقديم والتأخير وغيرها.

الصواب نحوا لا سياقا كأن يقال "لا عفاك الله" في سياق الدعاء بالخيرإذ تكون الجملة ملبسة بين الحمد والذم، والذي يزيل اللبس ، يقال"لا وعفاك الله، دعاء بالخيرومنه، سأحضر أمس فهو محال كما يسميه سيبويه.

[1] - المرجع السابق، ص68
[2] - المرجع نفسه، 69

الصواب سياقا نحو كما يقال: تكاد تطلع الشمس فالمعنى يكون واضحا معروفا في سياق القول لكن تركيب الجملة غير صحيح نحويا فالفل لا يدخل على الفعل والصواب: تكاد الشمس تطلع.

الخطأ نحوا وسياقا وهو ما لا تجيزه قوانين لغة العرب ولا تفهمه عقولها فيكون مردودا ومعنى"[1].

أما التعليل عند ابن الأنباري فقد عني" بتقوية العلة ضد جهات نقضها وهي فساد الوضع أو معارضة العلة أو احتياجها للتخصيص أو معارضة القياس لها بالمطالبة بتصحيح العلة بشيئين التأثير وشهادة الأصول، لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية.

واقترح ابن الأنباري حلا لمشكلة انعكاس العلة التي أثارها الدينوري فرأى أن السؤال لا يلزم مؤصلا أن طبيعة العلة النحوية تعليل ما تكلمت به العرب من وجوه الكلام، لا ما يمكن أن تتكلم به لئلا تنخرم ضوابط الكلام.

وقد ألحق ابن الأنباري القياس النحوي بالقياس الفقهي، فجعل اتحاد العلة طريقا لاتحاد الحكم النحوي، ويتضح هذا النمط من القياس في كتابه أسرار العربية فقد رتب فيه أحكام العربية على الأسباب والعلل وعدها أسرار العربية تستأهل بذل الجهد في تحصيلها فقال:
وصححت ما ذهبت إليه منها –يعني مذاهب النحويين- بما يحصل به شفاء الغليل
وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت ذلك كله إلى التعليل "[2]

4-2 مرحلة المراجعة والاستقرار: تمثل تعليلات النحاة منذ القرن السابع الهجري في مجملها موقفا من العلة في التراث النحوي، ظهر واضحا في اتجاهين غلب على أعمال النحاة في هذه المرحلة.

أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة كشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية للرضي وهمع الهوامع للسيوطي. والآخر نزع إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات نحو الكافية لابن الحاجب وقطر الندى لابن هشام.

ومن ابرز أعلام هذه المرحلة الشلوبين ت654ه " فقد أخذ من التعليل وسيلة لشرحه الكبير على المقدمة الجزولية، فرأى أن مصطلحات النحاة في تعليلاتهم وأقيستهم ينبغي أن تكون من النحو لا من المنطق فعقب على قول الجزولي" إن المؤنث الحقيقي هو الذي يدل على

[1] - حسن سعيد خميس الملخ.نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص70

[2] - المرجع السابق، ص74

حقائق الأشخاص بأنه كلام نحوي يخلط صناعة النحو بصناعة المنطق لأن تخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه.

ومعارضة الشلوبين لاستعمال مصطلحات علم المنطق في النحو معارضة شكلية، لأنه كغيره من النحاة يستعمل مصطلحات نحوية هي من صميم علم المنطق مثل العارض، والطارئ والجوهر والوضع وغيرها، حتى إنه قال عن المفعول به إن له ثلاث دلالات هي:

دلاله التضمين: وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة البيت على السقف.

دلالة التزام: وهي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له، ولكنه لازم له كدلالة السقف الحائط.

دلالة الاستدعاء: وهي أن يستدعي الفعل معنى لا يلزم جنسه استدعاؤه كدلالة الفعل على المفعول به.

ووصف الدلالتين الأوليين بأنهما معلومتان عند المتكلمين مشهورتان، ورجح أن الدلالة الثالثة راجعة إلى دلالة الالتزام"[1].

أما التعليل عند ابن هشام فله موقفان:

أولهما جمع العلل ومناقشتها ثم الترجيح بينها أو رفضها فنذكر في شرح اللمحة البدرية أن جمهور النحاة اتفقوا على بناء الاسم لا النافية للجنس، لكنهم اختلفوا في العلة فقيل:بني لتضمن معنى"من" وذلك لأن نحو"لا رجل"جواب لمن قال: هل من رجل؟ فالأصل "لا من رجل" فتضمن الاسم معنى "من" فبني وقيل لأنهم ركبوا "لا" مع الاسم تركيب خمسة عشر، ورجح الأول لأن بناء الاسم لتضمن معنى الحرف مألوف معروف بخلاف بنائه لتركيبه مع الحرف، والشاعر قد نطق حين اضطر قال:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا سبيل إلى الهند

بل ربما لم يذكرها ونوى ثبوتها فخفض الاسم فقال:

ألا رجل جزاه الله خيرا. روي بنصب رجل وخفضه.

وذكر ابن هشام العلتين من غير ترجيح بينهما في أوضح المسالك، وناقش تعليل أبي حيان عما اسم الفاعل بأنه جار على الفعل المضارع وحركاته وسكناته وعدد حروفه، وهو في معنى الفعل مطلقا، ويشبه الفعل المضارع حالا واستقبالا، فقال: فأما التعليل الأول فباطل لأن اسم المفعول من الثلاثي ك"مضروب" يعمل باتفاق مع أنه لا يجري على الفعل، أما

[1] - المرجع السابق، ص82

التعليل الثاني فلا حجة فيه لأن دلالته على الماضي من حكاية الحال الماضية، والتعليل الثالث هو الصحيح وعليه بنوا أنه يعمل حالا ويهمل ماضيا.

أما الموقف الثاني فيقرر فيه ابن هشام أحكام المسائل النحوية من غير ذكر للعلة إلا على سبيل الاحتياج والضرورة، فذكر في شرح "قطر الندى" أن اسم لا النافية للجنس إن كان مفردا يبنى على ما ينصب به لو كان معربا.

ويبدو أن ابن هشام بنى موقفه من العلة على أساس تقسيم النحو إلى مستويين:

الأول: مستوى تقرير الأحكام النحوية بشواهد وأمثلة يتجنب فيها التعليل ما أمكن، وهو نحو المتعلمين الموجه للمبتدئين في تعلم العربية كما في قطر الندى.

أما الثاني: فمستوى تعليل الأحكام النحوية ومناقشة العلل والترجيح بينها، وهو نحو الباحثين الموجه إلى الذين أصابوا معرفة جيدة بأحكام النحو"[1].

[1] - المرجع نفسه، ص83

3- مسالك العلة:

مسالك العلة هي:

2- الإجماع: " بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصود التعذر وفي المنقوص الاستثقال" [1].

3 - النص: هو أن ينص العربي على العلة قال أبو عمر: وسمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال نعم أليس بصحيفة.

قال ابن جني: هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة واحتج لتأنيت المذكر بما ذكره.

قال: وعن المبرد أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل عن بلال بن جرير يقرأ "ولا الليل سابق النهار " فقلت له: ما تريد؟ قال أردت "سابق النهار" فقيل له: فهلا قلته؟ قال: لوقلته لكان أوزن. قال ابن جني: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا:

أحدهما: تصحيح قولنا إن أصل كذا كذا.

والثاني: أنها فعلت كذا كذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل قوله لكان أوزن أي أثقل في النفس من قولهم: هذا درهم وازن، أي ثقيل له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء غيره في نفسها أقوى منها لإيثارها التخفيف.

[1] - السيوطي الاقتراح، ص113

وقال سيبويه: سمعنا بعضهم يدعو اللهم ضبعا وذئبا، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردت اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا، كلهم يفسر ما ينوي فهذا تصريح منهم بالعلة"[1].

4- الإيماء : "ومن ذلك ما حكاه غير واحد أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي اسحاق فقال له: كيف تنشد هذا البيت لذي الرمة في ديوانه:

و عينان قال الله كونا فكانتا /// فعولان بألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق: كذا أنشد فقال ابن أبي اسحاق ما كان عليك لو قلت : فعولين ؟ فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسجدت و نهض. و لم يعرف احد من المجلس ما أراد"[2].

5- السبر و التقسيم : "بأن يذكر للوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه مثاله إذا سئلت عن وزن "مروان" : فتقول: لا يخلو من أن يكون : فعلان أو مفعالا أو فعوالا؛ هذا ما يحتمله ثم تفسد كونه "مفعالا أو فعوالا "بأنهما مثالان لم يجيئا فلم يبق "فعلان"

وليس لك أن تقول في التقسيم ولا يجوز أن يكون "فعوان" أو مفوالا أو نحو ذلك لأن هذه ونحوها أمثلة موجودة أصلا ولا قريبة كم الموجودة بخلاف مفعال فإنه ورد قريب وهو مفعال بالكسر كمحراب وفعوال ورد قريب منه وهو فعوال بالكسر ك قرواش"[3] 6-المناسبة: و تسمى الإخالة أيضا لأن يخال – أي يظن- أن الوصف علة ، و يسمى قياسها قياس **علة، و هو أن يحمل**

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص 113
[2] السيوطي، الاقتراح، ص 114
[3] - السيوطي، الاقتراح، ص114

الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسم فاعله في الرفع بعلة الإسناد وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه"[1].

7- قياس الشبه: قال ابن الأنباري: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل

وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأن يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الأعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس"[2].

8- قياس الطرد: "قال ابن الأنباري: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة"[3]

9- إلغاء الفارق: "وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما يؤثر فيلزم اشتراكهما.

مثاله: قياس الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع ألا يفارق بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام"[4] .

المبحث الخامس: في البناء على الأصل والفرع والعامل

1- استصحاب الحال

[1] - المرجع نفسه، ص117
[2] - السيوطي، الإقتراح، ص118
[3] - المرجع نفسه، ص 119
[4] - المرجع نفسه، ص120

- تعريف استصحاب الحال: يعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[1].

كما يعرفه ابن الأنباري في موضع آخر "وهو من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو الذي وتضمن معنى الحرف في نحو كيف، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارع الاسم في نحو "يذهب، يكتب، يركب" وما أشبه ذلك ، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب.

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن نقول في الفعل الأمر الأصل في الأفعال

البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على أصله في البناء"[2].

أما السيوطي فهو يأتي بتعريف ابن الأنباري للاستصحاب ناقلا عنه دون زيادة أو نقص.

ويعرف الاستصحاب هو "عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير"[3] وأنه "الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول"[4].

2- استصحاب الحال عند الفقهاء:

---

[1] - المرجع نفسه، ص93.
[2] - المرجع السابق، 141.
[3] - الجرجاني،(علي بن محمد)، التعريفات، ص28.
[4] - المرجع نفسه، ص29.

"استصحاب الحال هو مصطلح فقهي للحنفية أرادوا به أن الأصل باح ما لم يقم دليل على عدم إباحتها. قال قائلون من الفقهاء باستصحاب الحال ثم اختلفوا فيه رأى بعضهم أنه دليل بنفسه ولكنه مؤخر عن الأقيسة وهو آخر ما يتمسك به الناظر، ورأى بعضهم الآخر بأن استصحاب الحال ليس دليلا مستقلا ولكنه يصوغ الترجيح به، والوجه أن يتصور ثم يقدم الذي يختار فيه. فمن استيقن الطهارة وشك في الحدث فالحكم استصحاب الطهارة وكذلك نقيض هذا، قال أبو المعالي:"نحن نقول فيه قول الفقيه يستصحب يقين الطهارة فيه تجوز فإن اليقين لا يسحب الشك فليس المعنى بقولهم لا يترك اليقين بالشك أنهم على اليقين مع التردد في الحدث، ولكن المراد به أن ما تقدم من الطهر يقين فيبق الحكم ما تيقناه والقول فيه إذا طرأ الشك لم يخلو المشكوك فيه من ثلاثة أحوال:

أحدها أن يرتبط بعلامة بينة في محل الظنون فما كان كذلك فلا اجتهاد هو المتبع ولا التفات إلى ما تقدم فإنه يتصدى للمرء شك في بقاء ما سبق اجتهاده ظاهر في زواله والاجتهاد مقدم.

فإن ثبتت علامة خفيت مثلما يقع التمسك به في تمييز النجس في الأواني، وفي الثياب فإن عرض يقين النجاسة يقين الطهارة وعلم صاحب الإناء أن أحدها نجس والآخر طاهر فليس يقين الطهارة بأولى من التمسك بيقين النجاسة فيضطر إلى التمسك بالعلامات وإن خفيت.

وإن لم يوجد يقين النجاسة وتيقنا طهارة وشككنا في وثبت علامة خفية ففي التعلق بها قولان أحدهما أنها كمال وإن تناهى للمرء في تصويرها محاولا إظهار ما وقع في النفس ويفهم الناظر هذا ما يرد عليه باستصحاب الحال أولى على قول والتمسك به أولا على قوله.

وإن تقدم يقين وطرأ شك لعلامة جلية غير خفية فعند ذلك يتأسس الشرع على التعلق بحكم ما تقدم وهذا نوع من الاستصحاب أي بقاء حكم الأصلي وسببه عدم وجود العلامات، وإن

كان الاستصحاب ليس من فنون الأدلة إلا أنه أصل ثابت في الشريعة مدلول عليه بالإجماع"[1].

3- موقف علماء اللغة:

يرى ابن الأنباري أن استصحاب الحال من أدلة النحو رغم الاختلاف النحوي بين البصريين والكوفيين "وهو أن يذكر دليلا على زوال استصحاب الحال مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري في بناء فعل الأمر فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب الحال وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر، والجواب أن يبني أن ما توهم دليلا لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا"[2]، وفي موضع آخر يقر ابن الأنباري باستصحاب الحال لكنه يرى أنه من أضعف الأدلة "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"[3].

أما السيوطي فيرى "أنه إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به"[4].

كما أنه ينقل موقف ابن الأنباري من استصحاب الحال في كتابه فيقول "استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[5]، كما يأتي بقول ابن مالك معقبا على استصحاب الحال، يقول السيوطي: "وقال ابن مالك ومن قال إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل، قلت المسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى

[1] - السعيد شنوقة، في أصول النحو، ص173.
[2] - ابن الأنباي، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص63.
[3] - المرجع السابق، ص142.
[4] - السيوطي، الاقتراح، ص375.
[5] - المرجع نفسه، ص377.

كقولهم: "الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق وغيره والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد "[1].

كما أورد السيوطي موقف ابن الأنباري في الاحتجاج باستصحاب الحال"احتج البصريون على عدم تركيب "كم" بان الأصل الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل. ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال احد الأدلة المعتبرة. واحتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بان قالوا اجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي على ما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو الأدلة المعتبرة، والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإسناد"[2].

و"لما كانت مسألة العامل والمعمول قد نالت أهمية كبير في مسار الإعراب والوظيفة النحوية وتحليل مسائلها في الكلام والرجوع في تحقيقها إلى الأصل في إطار خلفية العامل أو السبب أو العلة أو في إطار التقدير عند قولك: في الدار مكتبة: فشبه الجملة المقدمة خبر مقدم، ومكتبة مبتدأ مؤخر. والأصل مكبة في الدار، والأصل في مكتبة هو [مكتبة واحدة] شبيهة بالمعرفة. لان المخبر عنه لابد أن يكون معروفا ليخبر عنه،وفي هذا تقدير يحيلنا إلى أصل الوضع كما ترى. وأحيانا يحملهم التعليل إلى رد التركيب إلى أصل قاعدة معينة كثيرا ما يلجأون فيها إلى طرق متنوعة فيما بينهم من طرق التأويل كالزيادة والحذف والتقديم والتخير والإضمار والفصل وكل طريقة هي أصل عند كل منهم يرد إليها التركيب وها ما جعلهم يختلفون في الأوجه مما أثرى مسائل النحو. ولا يخفى ما للعلة أو للسبب من ارتباط

[1] - المرجع نفسه ، ص376.
[2] - المرجع نفسه، ص375.

بالأصل، وفي النحو العربي أسس عمل بها النحاة في هذا المضمار منها: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ومن عدل عن الأصل استلزم عليه ذكر الدليل وإقامة الحجة التي جعلته يعدل عن الأصل.. وغيرها من الأسس المعرفية اللصيقة بالأصل في هذا المسار النحوي.. وعلى ها الأساس رأينا من المفيد أن نخوض في نظرية العامل ونبسط القول في كنهها ولو بإيجاز وحصر، لأننا نعتقد بان التطرق لهذه الخلفية مما يعين على الإفهام فيما هدفنا إليه من هذه الدراسة وييسر تقريب بعض المسائل ذات الصلة بموضوعنا"[1].

[1] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص177.

2- الأصلية والفرعية في النحو

تعد مصطلحات مثل الأصل والوضع والعدول من المفاهيم الأساسية الأصولية التي نقلت إلى أصول النحو والتي تؤسس لدليل استصحاب الحال، كما أنها تمثل إجراءات التعامل مع الشاهد اللغوي.

1-الأصل: "حين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ...إلخ وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها...الخ، اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة وحين رأوا أن الجملة لا تبدوا دائما على نمط تركيبيا واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار وسموا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم الجامع هو أصل الوضع"[1].

2-أصل الوضع:

2-1--الحرف: "كان مدخل النحاة إلى إنشاء أصل وضع الحرف هو فكرة ذوق الحروف وكان الغرض من هذه الفكرة في البداية أن تختبر المخرج والصفات التي تحدد نطق الحروف في حالة إفراد، والطريق إلى ذلك كما حددها الخليل وسيبويه أن تشكل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا بعد همزة مكسورة عندئذ يتبين لك مخرجه وصفاته التي يتمثل بها الأصل، فإذا أردنا معرفة الأصل وتمييزه من الفروع بالنسبة للنون مثلا تذوقنا النون بنطقها ساكنة بعد همزة مكسورة، وعندئذ ستجد أصل النون مكونا للعناصر الآتية:

-الأصل في النون أن تنطق في اللثة.

-الأصل في النون أن تكون أنفية.

---

[1] - تمام حسان، الأصول، ص107.

-الأصل في النون أن تكون مجهورة.

-الأصل في النون أن تكون مرققة.

كل واحد من هذه العناصر الأربعة التي يتكون منها أصل وضع النون صالح من الناحية النظرية البحتة لأن يعدل عنه إلى غيره، فيعدل عن اللثة إلى أحد المخارج الأخرى، وعن الأنفية إلى الفموية، وعن الجهر إلى الهمس، وعن الترقيق إلى التفخيم. ولكننا من الناحية التطبيقية نجد اللغة العربية تحصر العدول عن أصل النون في المخرج والترقيق تحتفظ النون بفتي الأنفية والجهر دائما، وفي جميع الحالات"[1]

أما عدول النون عن الأصل إلى الفرع فتنتج عنها:

- "قد تنطق النون بالشفتين كما في "ينبح".

- وقد تنطق النون بالشفة العلى والأسنان العليا كما في ينفع.

- وقد تنطق مفخمة في الأسنان مثل ينظر.

- وقد تنطق لثوية أسنانية كما في أنت، تنسى.

- وقد تنطق مكررة مثل من أرى.

- وقد تنطق منحرفة مثل من لام.

- وقد تنطق غارية كما في ينجح، ينشأ.

- وقد تكون غنة بلا مخرج في الفم كما في من يكن.

- وقد تنطق في نخرج الطبق مثل ينكر.

- وقد تنطق مفخمة في اللهاة مثل ينقل.

[1] - المرجع السابق، ص.109.

كل ذلك فروع للنون وكله عدول عن الأصل بحسب الموقع وبسبب ارتباطه بالموقع يعتبر عدولا مطردا، وبسبب اطرداه يسهل رده إلى أصله فتعرف أن هذا الفرع من قبيل النون وإن لم يكن نطقه في مخرج اللثة الذي هو الأصل ولم يكن في بعض الحالات مرققا كما رأينا"[1].

وأصول حروف العربية عند سيبويه تسعة وعشرون حرفا يمتاز بعضها عن بعض بواسطة خمسة عشر مخرجا وخمس طرق للنطق هي الشدة والرخاوة وما بينهما واللين والهواء ينقسم الشديد إلى ما يجري معه النفس والمنحرف والأنفي والمكرر وكل من سبق إما مجهور وإما مهموس لا يكون مفخما أو مرققا ويجري تحديد الأصل بواسطة ذوق الحرف"[2].

2-2-الكلمة: "يقسم الكلم في اللغة العربية بحسب الاشتقاق والجمود فهذا التصنيف أعم من تقسيم الكلم لأن قسمين من أقسام الكلم ربما وقعا تحت قسم الكلمات المشتقة ذلك هما الاسم والفعل ويبقى الحرف خالصا للجمود.

والأصل في كل الكلمات التركيبية المحصورة العدد هو الجمود والبناء والرتبة والافتقار المتأصل وكلها كما ترى يتجه إلى التقييد لا إلى الإطلاق، ولعل أكثر قيد على هذا النوع من الكلمات أنها مجموعات مقفلة فهي محدودة العدد غير قابلة للاقتراض من لغة إلى لغة، وتستعصي على أن تكون بين المهجور أو المهمل ولا توصف بالقرابة ولا بكونها من الدخيل أو المعرب وإن صح أحيانا أن تخضع لظاهرة التركيب على نحو ما قالوا من أن "لن" مركبة من "لا" و"أن" فيكون هذان العنصران هما أصل وضعهما، أما المحصورات البسيطة نحو من وإلى وهما فأصل وضعها صورتها التي هي عليها وهي صورة مجردة مطلقة لا تنتق وإنما ينطق مثالها الذي يوجد في هذه الجملة أو تلك، فأصل الضمير الدال على المفرد الغائب المذكر صورة مجردة تبدو بأمثلة تختلف انفصالا أو اتصالا بين هو

[1] - تمام حسان، الأصول، ص110.
[2] - المرجع نفسه، ص111.

والهاء المبنى على الضم والهاء المبنية على الكسر وأصل الوضع لضمير المفرد المتكلم مذكرا كان أم مؤنثا صورة مجردة تتحقق في الكلام بأمثلة مختلفة مثل أنا والتاء المبنية على الضم والياء هكذا الأمر بالنسبة للبواقي صورتها التي عليها وهي صورة مجرة مطلقة وإنما ينطق مثالها الذي يوجد في هذه الجملة أو تلك.

أما بالنسبة للكلمات المشتقة فيبدو أن النحاة لم يصلوا إلى أصل الوضع إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع من الناحية الابستومولوجية المحضة، لقد كان على النحاة أن يجردوا أصول المادة الثلاثة "وأن أسميها أصل الاشتقاق" بواسطة إدراك علاقات القرابة بين أفراد طوائف الكلمات فحين وضع النحاة جنبا إلى جنب كلمات مثل يقتل، أقتل، قاتل، مقتول، قتال، قتيل، قتول، يستقتل لاحظوا أن الأصل التي تتوسط هذه الكلمات هي اشتراكها في حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين هو القاف، والتاء واللام فكان من اليسير عليهم بالملاحظة الحسية أن ينسبوا هذه الكلمات جميعا إلى هذه الحروف الثلاثة باعتبارها مظهرا للقربى بينها، وهكذا أنشئ النحاة هذا الأصل الأول " أصل الاشتقاق" وحين نظر النحاة في هذه الكلمات السابقة ومثيلاتها أدركوا أمرين:

أ- أن هذه الكلمات تختلف في صورها مع اتحادها في أصل الاشتقاق.

ب- أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة وإنما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى.

وهكذا عرف النحاة أصلا آخر لا يكون أصل الوضع إلا به وهو ما يعرف بأصل الصيغة.

والعلاقة بين أصل الاشتقاق (فاء الكلمة وعينها ولامها) وبين أصل صيغة هي علاقة التقاطع، فمثلها مثل العلاقة بين المخارج والصفات (...) أن كلمة مثل ضرب جاءت من تقاطع الفاء والباء والراء مع صيغة فعل فكان هذه التقاطع منتجا ولكن هذا الأصل الاشتقاق نفسه إذا تقاطع في الجدول مع صيغة أخرى مثل انفعل وجدنا التقاطع غير منتج، لأن اللغة

العربية أهملت هذه الكلمة الموجودة بالقوة فلم توجدها بالفعل ولم تضع كلمة انضرب وربما استغنت اللغة كما هذه الكلمة"[1].

2-3-الجمــلة:

للجملة عند النحاة ركنان: المسند، فأما في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند.

وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيب الجمل، هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية ويضاف إليه ما يلي:

1-الأصل الإظهار فإذا أظهر أحد الركنين وجب تفسيره.

2- الأصل الوصل وقد يعدل عنه إلى الفصل.

3-الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقدير والتأخير.

4- الأصل الإفادة فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة.

وشرط جواز العدول من أصل هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتحقق الفائدة. ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل، ولا يكون إلا الإضمار إلا عند وجود المفسر، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي، ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى"[2].

2- أصل القاعدة:

"نقرأ أحيانا عن القواعد الأصلية والقواعد الفرعية فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ. وتقديم الفعل على الفاعل وتقدم الموصول على صلته (...) وأكبر قاعدة

[1] - ا تمام حسان، الأصول لمرجع السابق، ص118.
[2] - المرجع نفسه، ص121.

على الإطلاق قاعدة الإفادة أو قاعدة أمن اللبس، وهي التي تقول "الأصل في الكلام أن يوضح للفائدة، ثم يليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الإفادة من القرائن كقولهم:

- الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل المعنى. قرينة الإعراب

- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة. قرينة بنية

- الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف. تضام.

- الأصل في الكلام أن يوضح على لفظه. قرينة بنية.

- الأصل في المعارف ألا توصف. قرينة تضام

- لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه. قرينة رتبة.

- مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط. قرينة رتبة.

- حذف الخفض ألا يدخل على حرف الخفض. قرينة تضام.

- الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف. قرينة الإفادة"[1].

"ومن الخطاب التي يعتبر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو، فإذا عرف النحاة الفاعل بأنه الاسم المرفوع التي تقدمه فعل مبني للمعلوم، ودل على ما فعل الفعل أو قام به "فإن هذا التعريف يشتمل على عدد من أصول القواعد على أن نعرضها على الوجه التالي:

- الفاعل اسم.

- الفاعل مرفوع.

[1] - المرجع السابق، ص112.

- الفاعل يتقدمه الفعل.

- الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم.

- الفاعل على من الفعل أو قام به.

وكل واحدة من هذه القواعد تحدد قرينة من القرائن التي يعرف بها الفاعل.

فالقاعدة الأولى تشير إلى بنية والثانية إلى الإعراب، والثالثة إلى رتبة والرابعة إلى بنية والخامسة إلى قرينة معيارية يمكن أن بسميها إسناد، ويعرف الفاعل بهذه القرائن مجتمعة"[1].

4- العدول عن الأصل: لاتبقى الكلمة محافظة على معناها في الأصل بل إنها تنحرف نحو العدول و"العدول عن الأصل وضع الكلمة إما أن يكون عدولا مطردا أو غير مطرد، فإذا لم يكن العدول مطردا فذلك ما سماه النحاة شاذا، فإذا كان فصيحا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، ومن أسئلة ذلك قول الراجز:

الحمد لله العلى الأجلل، أي الأجل.

وقوله: أو الفامكة من ورق الحمى (أي الحمام).

وقوله تعالى: "وطور سنين"، أي سيناء.

أما إذا كان العدول مطردا فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة ...إلخ. وهي قواعد تشبه طابع قواعد الإدغام لأنها تنبئ عن الذوق العربي بالنسبة للاستثقال والاستخفاف، فإذا استثقل النطق وما دامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدول مطرد، ومن أمثلة هذه القواعد ما يلي:

- إذا تحركت الواو أو الياء منطوقة إثر ألف زائدة قلبت ألفا نحو قال ويذع.

---

[1] - تمام حسان، الأصول، ص124.

- إذا وقعت الواو أو الياء منطوقة إثر ألف زائدة قلبت همزة نحو كساء وبناء.

- تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله نحو: إقامة.

- إذا وقعت الواو لاما لفعلى وصفا قلبت ياء نحو: الدنيا، العليا.

- إذا كسر ما قبل الألف قلبت ياء، وإذا ضم ما قبلها ياء، وإذا ضم ما قبلها قلبت واوا مثل: مصابيح.

- إذا وقعت تاء الافتعال بجر حرف مطبق قلبت طاء مثل: مصطفى.

- تدغم لام التعريف في كل حرف شمسي يتلوها نحو: الصلاة...الخ

ويغلب أن تلتمس لهذا العدول المطرد علة كعلة الاستثقال بالنسبة إلى ما سبق أو علة الشبة اللفظي أو المعنوي لبناء ما حقه الإعراب، وعلة الشبه باسم الفاعل بالنسبة للعدول عن بناء المضارع.

أما بالنسبة إلى العدول عن أصل وضع الجملة فقد عرفنا أن هذا الأصل نمط خاص تتحقق به الإفادة، وهذا النمط في الجملة الاسمية مبتدأ وخبر وفي الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل والجملة كلام، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، أي المفيد بحكم أصل وضعه لأن الأصل في الكلام أن يكون لفائدة"[1].

إن هذه الآليات الغوية التي تجعل اللغة منطقا لغويا تتحكم في البناء والمعنى اللغوي والمحافظة على الخلق والتوليد.

[1] - المرجع السابق، ص128.

3- العوامل اللفظية والمعنوية

تعد نظرية العامل من النظريات الأساسية في النحو العربي، وقد انتبه إليها النحاة مبكرا كأنها علاقة بالتركيب والإعراب والمعنى

1- تعريف العامل: عرفه ابن منظور قائلا: "والعامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب"[1]. فالعامل هو أداة لغوية تؤثر في التركيب ويبرز هذا التأثير على مستوى الحركة الإعرابية والمعنى.

2- نشأة نظرية العامل: تنسب نظرية العامل إلى العالم الخليل بن أحمد الفراهيدي فهو الذي "ثبت أصول نظرية العامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت عل مر العصور. فنظر الخليل إلى رتبة الكلمة أو الموضع النحوي وشرح حقيقة تأليف الألفاظ في بناء الجملة، وحدد أن حرف الجر الزائد ينسب إليه العمل اللفظي فيما بعده، ولكن هذا المعول موقع نحوي يحدد سياق بناء الجملة، قال الله تعالى: "وكفى بالله نصيرا".النبأ45، ومعناها كفى الله بالرفع على الفاعلية بحسب الموضع ولما دخلت الباء جلبت للفظ الكسرة"[2].

كما أن سيبويه يشير إلى مسألة العامل في قوله: "وزعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت، كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول، كأن أخوك عبد الله، تريد كان عبد الله أخوك، لأنها لم تعرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها، لكن قبل هي بمنزله الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"[3].

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب مادة عرب.
[2] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص126.
[3] - سيبويه، الكتاب،ج2، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص92.

ويقتضي جمهور النحاة منهج سيبويه ولا يكادون يحيدون عن نظرية العامل، بحيث خصها بعض النحاة بمؤلفات مستقلة مثل كتاب "العوامل" لأبي علي الفارسي، وكتاب العوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب الهوامل والعوامل لأبي الحسين علي بن فضال المشاجعي وكتاب في العوامل للسيوطي همع الهوامع .

سار البصريون على هدي نظرية العامل وراحوا يؤسسون لها ويثبتون أحكامها وقرروا أنها قواعد مضطردة تقاس عليها كل الجزئيات قياسا مضبوطا وقد أولوا الشاذ وطرحوه من قواعدهم ومن الأمثلة قولهم إن العامل في المبتدأ هو الابتداء (عامل معنوي) وحقه الرفع والخرب مرفوع بالمبتدأ ومنهم من قال مرفوع بالمبتدأ أو بهما معا، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر والخبر مرفوع بالمبتدأ فهما مترافعان. واختار الفراء مذهب الأخفش في أن المضارع مرفوع بتجرده من الناصب والجازم.

ووقف الكسائي في صف البصريين في باب التنازع حيث يرى في مثل قولك وقف وقعد أحمد أن الفاعل للفعل الأول والفاعل الثاني محذوف ويذهب الفراء إلى أن الفاعل للفعلين فهما يعملان فيهما معا"[1].

3- أنواع العوامل: يرى ابن جني أن العوامل نوعان يقول: "ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاء والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت عمالا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على ما يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفوة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه ولا شيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي من ظهرت

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص128.

آثار فعل المتكلم نفسه بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1] فالعوامل على حسب قول ابن جني نوعان لفظي ومعنوي.

3-1-العوامل اللفظية: هي مجموعة الألفاظ والأدوات اللغوية التي تؤثر في الحركة الإعرابية للكلمات التالية لها في إطار التركيب يقول ابن الأنباري:"العوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست متوترة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات. وإذا كانت العوامل في مكان الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر هاهنا"[2]، فهذا لتمييز هو التغير الإعرابي الناتج عن تأثير العوامل اللفظية باعتبارها تصبغ الكلمات بالحركات الإعرابية حسب نوع العامل.

3-2-العوامل المعنوية: تعد العوامل المعنوية المؤثرة في الحركة الإعرابية للجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) "مرفوعا بالرغم من انتقاء وجود مؤثر يعمل فيه الرفع فقال النحاة: بأن عامل الرفع في المبتدأ عامل معنوي سموه الابتداء"[3]. فالفاعل المعني سيسند ويؤثر في أقوى التركيب العربية وهي الجملة الاسمية المتمثلة في المبتدأ والخبر، لذا كان هناك اختلاف كبير بين وجهات النظر بين أقوى المدارس النحوية المتمثلة في المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية:

فذهب "الكوفيون إلى أن الم يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو: زيد أخوك وعمر وغلامك، لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء أما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

---

[1] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص106.
[2] - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص46.
[3] - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص275.

واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة"[1].

4- وظيفة العامل: يؤثر العامل في بنية الجملة تأثيرا كبيرا بحيث "بمقدورنا أن نفهم أن العامل هو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات وهو الذي يضيف الجديد إلى هذه العلاقات ويؤثر في تشكيل المعاني النحوية. وقد ذكر الوارق (ت381هـ) إن الإعراب "لإفادة المعنى وهو زيادة على الاسم"، ويظهر تأثير العامل في تغيير العلاقات بين أجزاء الجملة التامة المفيدة في قول الرضي: "إن العامل في الاسم ما يحصر بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه عمدة أو الفضلة" وربما هذا هو الذي جعل النحاة يعدون الفعل أصلا في العمل ثم حملت عليه الأسماء والحروف العاملة وذلك لشبهها بالفعل أو لأنها تتضمن معناه أو لاختصاصها. وقد يكونوا رؤوا علاقات أسماء كثيرة ترجع في أصلها إلى الفعل لاقتضاء أمور عديدة: كفاعل يقوم به، و مفعول يقوم عليه، ومكان وزمان يتم فيهما، أو قد يقتضي ما يظهر أو يبين درجة الحدث ونوعه أو سببه، وعلى هذا ذهبوا إلى: أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله، وفي الحال، أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو بما يشبه الفعل، آو بما يشبه الفعل، أو بما يفهم معنى الفعل أو شبهه، ثم إن العامل في المتبوع عندهم هو العامل في التابع نحو: مررت بزيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا سواء كان التابع معطوفا أم نعتا أم توكيدا. أما البدل فبنية تكرار العامل"[2].

5- العامل النحوي وأقسام الكلم:

" قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

[1] - المرجع السابق، ص275.
[2] - السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص191.

-الفعل: يعمل متقدما ومتأخرا، مذكورا ومحذوفا، فهو أقوى العوامل يعمل في الأسماء الرفع والنصب.

-الاسم: الأصل أن يكون معمولا لا عاملا. ويعمل لمشابهته الفعل أو لتضمنه معنى الحرف، أو لنيابته عنه.

-الحرف: لا يعمل إلا ما اختص بفعل أو اسم، فان تردد عليهما معا بطل عمله. والحروف منها ما يعمل لفظا معنى كحروف الجر ومنها ما يعمل لفظا كحرف الجر الزائد، وقسم ثالث يعمل معنى مثل (هل).

إن الأفعال اقوي العوامل اللفظية فهي أصول، وأسماء تحمل عليها إذا شابهتها. فالفرع اضعف من الأصل "فلا يقوى قوته، ولان مراتب الفروع بعد مراتب الأصول" ومما هو شائع الآن أن مسالة الأصل والفرع يميزها أن العلامة لا تدخل إلا على الفروع كعلامة التأنيث والجمع.

وقد صار للعامل النحوي أصول يحتكم إليها في إثبات الأحكام النحوية، وما يلابسها من خلافات تستند إلى ظاهرتي السماع والقياس، ومنها:

1-كل تغيير إعرابي سببه عامل:

ربط النحاة بين العلامة الإعرابية، والعامل المسبب لها، فالإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، فإن لم يظهر في التركيب قدروه. قال سيبويه: "وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع، تقول: بلد، وتريد: ورب بلد، وتقول: زيدا، تريد: عليك زيدا، وتقول الهلال تريد: هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهرا".

2-العامل يحدد كيفية إعراب المعمول:

إذا كان العامل رافعا عرفت أن موضعه الرفع وان كان ناصبا حكمت بأن موضعه النصب...

3-غير العامل يعمل إذ شابه العامل:

إذا شابه اللفظ لفظا آخر أعطي حكمه بحسب قوة ذلك الشبه مثل تشبيههم (ما) الحجازية بـ(ليس) في نفي الخبر في زمن الحاضر عند الإطلاق.

4-قد يحذف العامل ويبقى عمله:

يحذف العامل إذا أغنت عنه القرائن، مثل وجوب حذف (أن) الناصبة للمضارع بعد واو المعينة كما ورد في قولهم: لا تأكل السمك وشرب اللبن.

5-رتبة العامل الصدارة:

الأصل أن يتقدم العامل على معموله. ولكن إذا كانت له أسباب القوة أمكنه العمل متقدما ومتأخرا مثل حجية البصريين في رفع المبتدأ للخبر لان العامل متقدم، وذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، وهذا يقضي أن كون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤذي إلى الحال محال"[1].

إن نظرية العامل فكرة أصيلة نشأت في البيئة العربية واستقراء أصولها من خلال استقراء النصوص اللغوية العربية واستقراء من خلال الملاحظات التي أبداها علماء العرب على تغير الحركات الإعرابية وتأثير دلك على التركيب والمعنى.

[1] - محمد خان، أصول النحو العربي، ص 133.

نتائج الدراسة: من خلال البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أن المدونة السماعية مدونة واسعة ومتنوعة جمعت ما بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية والشعر العربي.

2- تعد الرواية مقاربة منهجية في التقصي ودراسة المادة اللغوية من حيث السند والمتن، والتي بفضلها يتم تصنيف هذه المادة من حيث التواتر والآحاد والمجهول والمقطوع وغيرها.

3- وظف علماء اللغة العقل في تتبع الظواهر اللغوية المستحدثة وذلك من خلال آلية القياس الذي يعمل من خلاله على وضع وصياغة القواعد النحوية والأوزان للتركيب والكلمات الجديدة.

4- استطاع علماء اللغة العرب القدامى أن يبنوا نظريات لغوية هامة ترتبط أساسا في بناء التركيب للجملة والتركيب العربي وتتمثل أساسا في نظرية في نظرية العلة والعامل.

5- لا يرتبط الإعراب في التركيب العربي بالحركات الإعرابية فقط وإنما له علاقة بالمعنى والفائدة من الكلام.

6- إن التركيب اللغوي العربي في النظرية النحوية يتأسس على الأصلية والفرعية، فالتركيب في الجملة العربية يبنى على الأصلي والفرعي.

7- لقد وقع اختلاف جوهري بين اللغويين العرب على مر العصور في كثير من المسائل النحوية مما جعل النحو العربي يتخذ مدارس وآراء مختلفة مشرقا ومغربا.

المصادر والمراجع

1- ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة السادسة، القاهرة. ابراهيم السامرائي، النحو العربي، دار الصادق، 1968، بيروت.

3- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، ط1، 2008، الجزائر. تمام حسان ، الأصول عالم الكتب، القاهرة.

4- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، العراق.

5- حسن سعيد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000،الأردن.

6- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح محمد علي النجار، القاهرة.

7- السامرائي، مدرسة الكوفة أعلامها ومنهجها، دار مصطفى البابي الحلبي،ط2، 1958، مصر.

8- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1987

9- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهربة للتراث، 2008، القاهرة

10- السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروني، ط2، 2006، القاهرة

11- شوقي ضيف، المدارس النحوية ، دار المعارف، ط1، القاهرة،

12- كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر،1999، القاهرة .

13- محمد خان، أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات، 2012

14- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، 2007، القاهرة

15- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1 ،2006، القاهرة،

16- ابن مضاء، الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1، 1947، القاهرة.
17- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مطبعة مصطفى الحلبي البابلي وأولاده ، ط2، القاهرة، 1958
18 عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، 1968، مصر.
المجلات:

19- مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد2009، جامعة بسكرة.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ، ب
المبحث الأول: في معنى أصول النحو وموقف العلماء
مدخل إلى علم أصول النحو.....1
موقف العلماء من المدونة اللغوية قديما.....9
موقف العلماء من المدونة اللغوية حديثا.....24
المبحث الثاني: أصول النحو والفقه والاحتجاج
علاقة أصول النحو بأصول الفقه.....28
قواعد الاحتجاج اللغوي.....32
المبحث الثالث: مواقف من القياس
القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة.....45
موقف ابن مضاء من القياس.....54
القياس عند اللغويين المحدثين.....59
المبحث الرابع: في العلة
العلة وأنواعها.....63
التعليل النحوي.....69
مسالك العلة.....80
المبحث الخامس: في البناء على الأصل والفرع والعامل
استصحاب الحال.....83
الأصلية والفرعية في النحو.....88
العوامل اللفظية والمعنوية.....96
النتائج.....102

قائمة المصادر والمراجع.....103
فهرس الموضوعات.....105